



# EXEMPLAIRES D'ARCHIVES FILE COPY

PROVISIONAL

A/PV.2278  
6 November 1974  
ARABIC



A retourner/Return to Distribution C.111

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محاضر عرقي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والثامنة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٦ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ الساعة ١٥ / ٠٠

( الفيليبين )

الرئيس : السيد انجليس

( نائب الرئيس )

( الجزائر )

شـم : السيد بوتفليقة

( الرئيس )

— مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد : تقرير اللجنة الثانية ( ٤٢ )

— معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث : تقرير اللجنة الثانية ( ٤٤ )

— تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثالثة ( ١٢ )

— القضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله : تقرير اللجنة الثالثة ( ٥٣ )

— برنامج العمل

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الملقاة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحاضر .

وحيث أن هذا المحاضر وزع في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون في ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

74-70251/A

البندان ٤٢ ، ٤٤ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد : تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الأول )

(A/9826 and Corr.1)

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث : تقرير اللجنة الثانية ( A/9839 ) .

السيد / لاسكارو ( كولومبيا ) مقرر اللجنة الثانية قدم تقريره، تلك اللجنة

( A/9826 and Corr. 1 and A/9839 ) ثم قال مايلي :

السيد لاسكارو ( كولومبيا ) ( مقرر اللجنة الثانية ) ( الكلمة بالأسبانية ) : أتشرف بأن أقدم لهذه الجمعية العامة الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية المتعلق بالبند ( ٤٢ ) من جدول الأعمال وعنوانه " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد " . ولقد ورد هذا التقرير في الوثيقة A/9826 وفي الفقرة ( ١٥ ) من التقرير ، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن توافق على ثلاثة مشروعات قرارات . المشروع الأول عنوانه " اجراءات خاصة في صالح البلاد الأقل نموا بين الدول النامية " وقد وافقت عليه ١١٢ دولة مقابل لا شيء و امتناع دولة واحدة . أما المشروع الثاني فعنوانه " تقرير مجلس التجارة والاقتصاد " وهذا المشروع وافقت عليه اللجنة الثانية . بأغلبية ٧٢ عضوا ضد ٤ أعضاء و امتناع ٣٣ عضوا وتم التصويت عليه ببنداء الأسماء . أما مشروع القرار الثالث فيتعلق بالدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد . وقد تمت الموافقة عليه بدون تصويت .

ولي الشرف أيضا بأن أعرض على هذه الجمعية تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ( ٤٤ ) من جدول الأعمال وعنوانه " معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث " . وقد ورد في الوثيقة A/9839 . وفي الفقرة التاسعة من هذا التقرير ، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن توافق على مشروع القرار وعنوانه " معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث " . وقد تمت الموافقة عليه باللجنة بدون تصويت .

وفي الفقرة (٦) جيثاشير الى تعديل للوثيقة ( A/C.2/L. 1345 ) يجب أن يضم وفد زائير الى المتقدمين بالتعديل .

(( بناء على نص المادة ٦٦ من لائحة الاجراءات تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثانية ))

الرئيس ( الكلمة بالانجليزية ) : سوف نتناول أولا الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية في بند جدول الأعمال ( ٤٢ ) حول " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد في الوثيقة A/9826 والتصويت رقم ١ .

أعطي الآن الكلمة لأولئك الممثلين الذين يريدون تعليل تصويتهم على مشروعات القرارات الثلاثة التي اقترحتها اللجنة الثانية .

السيد جروسمان ( جمهورية الدومنيكان ) ( الكلمة بالأسبانية ) : بناء على تعليمات من حكومتى فان وفدى سيؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/9826 ، بالرغم من أن دولتنا امتنعت عن التصويت في اللجنة الثانية لسبب يتعلق بالمبادئ ، وبسبب مسألة انسانية ، ويجب ألا يفسر ذلك على أنه قبول للخروج على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد . وهذا المبدأ نحن متعلقون به كل التعلق و متمسكون به .

السيد كوربا ( شيلي ) ( الكلمة بالأسبانية ) : فيما يتعلق بمشروع القرار رقم ( ٢ ) الذي ندرسه الآن ، فهو يقدم دليلا جديدا للطريقة التي يتم الخروج فيها على مبادئ القانون الدولي ، ففي أيلول / سبتمبر الماضي عرضت هذه المسألة على مجلس ( اليونكتاد ) بالرغم من أن هذه المسألة لم تكن واردة في برنامج هذا المجلس ، وبالرغم من أن هذا المجلس لم يكن له أن يدرس مسألة من هذا القبيل . ولقد ادرج هذا الموضوع أيضا ضمن الموضوعات التي درستها اللجنة الثانية ، وبهذا ادرجت في تقريرها مسألة ذات طابع سياسى . وبالرغم من احتجاجات وفدنا الا أنه طلب من هذه اللجنة أن تدرس مسألة ليست لها أى علاقة بأعمالها . ان هذه الطريقة وهذا الاجراء غير عادى فيما يتعلق بالحصول على الموافقة على قرار ليس له أى جدوى . ولقد حرم وفد شيلي في اللجنة من شرح الموقف الراهن للسيد الميدا والحقائق والخلفية المتصلة بهذه المحاكمة وذلك قبل التصويت . وهكذا فان مشروع القرار ووفق عليه بجمته تجاهلا للحقائق . ان موافقة الأغلبية الكبرى لأعضاء اللجنة الثانية على هذا القرار ، يعتبر اعتداء صارخا على أبسط الحقوق الأساسية التي تقتضى سماع وجهة نظر كل طرف قبل اتخاذ قرار .

ان مشروع القرار ياللب من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام أن يطلب من الحكومة الشيلية أن تحرر فوراً السيد / كلود أمبرا ألميدا . ولقد تمت الموافقة على مشروع القرار المذكور . نحن نرى أن رئيس الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة يجب ألا ينفذا هذا المشروع لأن الفقرة ( ٧ ) من الميثاق تؤكد بأنه :

” ليس من حق الأمم المتحدة أن تتدخل في شئون تدخل في نطاق الشئون الداخلية لدولة

عضو ولا أن تحمل أية دولة عضو على أن تتخذ قرارات تتعارض مع هذا الميثاق ”

ان مشروع هذا القرار الذي نهتم به يمثل خروجاً على مبادئ الميثاق لأنه يعتبر تدخلاً صريحاً في الشئون الداخلية لشيلي . ان هذا القرار قد مر بعملية لا يجوز اتخاذها في هذه المناسبة .

لقد تمت محاكمة السيد / الميدا بطريقة عادية ، وقامت بهذه المحاكمة محكمة مستقلة عن السلطة

التنفيذية ، وقد اعتبرت المحكمة أنه ارتكب جريمة ، وقد شرحت هذه الجريمة شرحاً وافياً في اللجنة

الثانية ، والقضية التي حوكم بها ليس لها أية علاقة بالشئون السياسية وحكومة شيلي لا تستطيع أن

تتدخل في هذه القضية ، لأن السلطة القضائية تتمتع باستقلال تام . ومعنى هذا أن السلطة

التنفيذية لا يمكن أن تتدخل في القرارات التي تتخذها السلطات القضائية ، ولا يمكن بالتالي أن تتدخل

في القضية أو القضايا التي تم بحثها .

ولهذا فمن الصعب علينا أن نفهم ، رغبة بعض البلاد ، التي تسود فيها الدكتاتورية ، بأن

تتدخل في شؤون أمور تتعلق ببلادنا ، ونحن نأمل أن تتفهم البلاد الديمقراطية بسهولة موقننا ،

لأن السلطات في هذه البلاد منفصلة ومستقلة ويعتبر هذا أساساً من أسس تنظيم الدولة .

وعلى ذلك فقد حوكم السيد / الميدا أمام محكمة جنائية ، ولا يمكن لحكومتنا أن تقوم بأي إجراء

لصالحه نظراً لاستقلال السلطة القضائية .

ان القضية تمت وفقاً لأحكام القانون الجنائي الذي تم تعديله على مر السنين والذي يطبق

منذ مائة عام .

وكما هو واضح ، فان مشروع القرار لن يفيد أحد ، ولكنه يعتبر تدخلاً في الشئون الداخلية

لشيلي ، ويعتبر اهانة موجهة الى السلطة القضائية في شيلي التي يطلب منها أن تعمل وفقاً لمبدأ

لا يتعلق بتاتا بالقواعد القانونية ، ان هذه السابقة التي قبلتها البلاد التي أيدت هذا القرار سيجعلها تقبل في المستقبل قرارات تتعلق بالتدخل في شؤون اختصاصاتها الداخلية وفي شؤونها الداخلية . ان هذه البلاد التي لم تمتنع عن التصويت أو لم تتحفظ قد اتخذت موقفا لا يتسم بالحكمة . ونحن مرتاحون لأن مشروع القرار يقر بأنه لم يحدث أي خروج على حقوق الإنسان في شيلي وهذه التهمة وجهها بعض النازيين الشيوعيين ، ولم تدرج هذه التهم نظرا لأن السيد / الميدا زاره ممثلون لهيئات دولية وأعضاء البعثة التي أرسلها السناتور كيندي عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ، وكذلك المحامون بشيلي ، ووزير خارجية المكسيك ، ولقد أقروا جميعا بأن السيد / كلود وميرو ألميدا قد تلقى معاملة حسنة . ان ذلك يتعارض كل التعارض مع الاجراءات التي تتخذها البلاد الديكتاتورية التي تحرم الملايين من البشر من أن يتلقوا معاملة انسانية .

ومن الغريب أن تتعرض دولة للمهجوم لأنها تحاول إعادة السلم الاجتماعي الذي تقوضت دعائه ، بينما نجد أن بعض البلاد المشتركة في تقديم مشروع هذا القرار مات الآلاف من الأفراد فيها مؤخرا في صراعات سياسية ، وبسبب الأعمال الديكتاتورية التي تقوم بها هذه الحكومات ، ولم تقل هذه الجمعية كلمة واحدة عن هذه الأحداث .

من الواضح كما قالت الوفود أن هناك اجراءات مختلفة لتطبيق حقوق الانسان بالنسبة لشيلي ، في حين أن هذا يحدث في الدول التي تتبع نظاما كليا ان ما قيل يعتبر نوعا من النفاق . ان المهرة التي تفصل بين شيلي وتلك البلدان لا يمكن أن تتخافل عنها .

ولكل هذه الأسباب فاننا سوف نصوت ضد مشروع القرار الذي ندرسه . وهو يمثل دليلا اضافيا على التحيز الذي يوجد بهذه الجمعية وبأجهزة أخرى . ان ذلك يمثل بذرة الدمار الذاتي .

السيد دياللو ( فولتا العليا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : أود أن أقترح رسميا انه في حالة تقرير اللجنة الثانية حول البند ٤٢ من جدول الأعمال ( ١ ) .

فان اللجنة الثانية أدخلت تعديلا على مشروع القرار رقم ( ١ ) وأقترح انه في الفقرة رقم ( ٣ ) من المنطوق صفحة ( ٥ ) من النص الانجليزي أن تغير كلمة " ياللب " ليحل محلها كلمة " يدعو " ومن هنا فان النص على النحو المعدل يقرأ على النحو التالي :

” يدعو المؤسسات الدولية المالية ، وبصفة خاصة المؤسسة الدولية للانماء والبنوك الدولية الاقليمية والبنك الدولي كي تخصص مصادره أو موارد إضافية للبلدان النامية” . (A/9826, Page 5). ويستهدف هذا الاقتراح التغلب على بعض الصعوبات التي شرحتها بعض الوفود وذلك فيما يتعلق بأبيعة العلاقات بين الجمعية العامة والوكالات والمؤسسات المشار إليها في تلك الفقرة . ان وفدي يأمل أن هذا النص بعد تعديله ، يمكن أن تتم الموافقة عليه بالاجماع .

السيد ستشوفيل ( الولايات المتحدة الأمريكية ) ( الكلمة بالانجليزية ) : فيما يتعلق بالتعديل المقترح من جانب ممثل فولتا العليا بالنسبة لمشروع القرار رقم ١ ، أود أن أعرب عن تقدير وفدنا لقبول مقدمي مشروع القرار لهذا التعديل البسيط الذي سوف يسمح لوفد الولايات المتحدة بأن يوافق على اقرار هذا المشروع، ومن وجهة نظرنا ، فان ما قام به مقدمو مشروع القرار سوف يجعل من الممكن تفادي المشكلة التي قد تظهر وذلك لأن وجهات نظر الجمعية العامة غير ملزمة للمؤسسات الدولية المالية ، ومن ثم فان كلمة يدعو أفضل من كلمة يطلب .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : سوف تتخذ الجمعية العامة الآن قرارا حول مشروعات القرارات الثلاثة التي اقترحتها اللجنة الثانية في الفقرة ١٥ من الوثيقة ( A/9826 ) .  
ومشروع القرار رقم ١ عنوانه " اجراءات خاصة فيما يتعلق بالبلدان الأقل عددا في النوب بين البلدان النامية " .

وفي هذا الصدد أود أن أوضح أن ممثل فولتا العليا قد اقترح بالنسبة للفقرة رقم ٣ من المنطوق أن تغير كلمة " يطلب " لكي يحل محلها كلمة " يدعو " ، ويدعو المؤسسات المالية الدولية ... " والآن سوف نضع مشروع القرار رقم ( ١ ) بعد تعديله للتصويت .  
اعتمد مشروع القرار رقم ( ١ ) بعد تعديله بأغلبية ١٣٠ صوتا ضد لا أحد . (القرار ٣٢١٤ د - ٢٩) .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : نعود الآن لمشروع القرار الثاني وعنوانه : "تقرير مجلس التجارة والائمانء" .

- طلب اجراء تصويت مسجل .
- اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأردن ، استراليا ، البانيا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الامارات العربية المتحدة ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية

السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية  
الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية  
الليبية ، جمهورية الكاميرون ، الدانمرك ، داهوى ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ،  
سرى لانكا ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، الصومال ، الصين ، العراق ، غامبيا ،  
غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، فرنسا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ،  
كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، مدغشقر ،  
المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،  
الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ،  
هنغاريا ، هولندا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : أورغواي ، باراغواي ، شيلي ، نيكاراغوا ، هندوراس ،

المتنعون : أشيوييا ، الأرجنتين ، أسبانيا ، اسرائيل ، أفغانستان ، اكوادور ،  
أندونيسيا ، أوغندا ، بربادوس ، بوتان ، بورما ، بوليفيا ، تايلند ، جمهورية افريقيا الوسطى ،  
زائير ، السلفادور ، سنغافورة ، سيراليون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، الفلبين ، فنزويلا ،  
فيجي ، كوستاريكا ، لاوس ، لبنان ، ملاوي ، ماليزيا ، مصر ، هايتي ، الولايات المتحدة  
الأمريكية ، اليابان .

اعتمد مشروع القرار "٢" بأغلبية ٨٨ صوتا ضد ٥ أصوات وامتناع ٣٣ عن التصويت [ ( القرار

٣٢١٥ ) ( ٢٩ - ٥ ) ]\*

\* وبعد ذلك أبلغ وفد الهند السكرتارية بأنه كان ينوي التصويت لتأييد مشروع القرار .



الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : ننتقل الآن الى مشروع القرار رقم ٣ والمعنون " الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد ". هل أقول أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار رقم ٣ ؟

اعتمد مشروع القرار رقم ( ٣ ) ( القرار ٣٢١٦ ( د - ٢٩ ) )

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : والآآن أود أن أعطي الكلمة للسادة المندوبين الذين يودون

تعلييل تصويتهم .

السيد بوتيرو ( كولومبيا ) ( الكلمة بالأسبانية ) : بالنسبة لمشروع القرار رقم ٢ والغاص بالتدابير الخاصة التي تتخذ في صالح البلدان الأقل حاداً في النمو بين البلدان النامية فان بلدى مرة أخرى تود - رغم ما قد يكون في هذا من تعب للوفود الأخرى - أن تعرب عن وجهات نأرها حول النقاط التالية :

أولاً - ان كولومبيا ترحب بالقرار الذي اتخذته الأمم المتحدة والوكالات المتصلة بها ، وذلك فيما يتعلق بتنمية البلدان الأقل نمواً بين البلدان النامية . وتلاحظ بارتياح أن بعض البلدان بسبب ظروفها الخاصة ، بسبب أزمة أو شيء من هذا النوع تحتاج لمعونة خاصة من هذه المنظمات ، وان هذه البلاد سوف تتلقى مثل هذا النوع من المساعدة .

ثانياً - ان وفدى يشعر بالقلق ازاء المعاملة التفصيلية لهذه الأنواع من الدول اذا كان ذلك يضر بمنجزات البلاد النامية الأخرى . لقد أعربت عن وجهات النظر فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلاد التي كنا نسميها بالدول المتوسطة بين البلدان النامية . وان المؤشرات المتعلقة باجمالى الناتج القوي وعدد السكان يجب ألا تكون هى المعيار الوحيد لتصنيف هذه الدول الى مجموعات منفصلة ، ويصبح الأمر أكثر خطورة اذا ما وجدنا أن المعوقات التي تقدم لهذه الدول المسماة بالمتوسطة قد تم تخفيضها بسبب التضخم المالي الحالى .

السيد اتيك ( نيچيريا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : نود أن نعرب عن تعليقاتنا لتصويتنا حول مشروع القرار ٢ الصفحة الخامسة من الوثيقة ( A/9826 ) . لقد صوتنا في صالح مشروع هذا القرار وذلك بسبب أهدافه ونواياه الانسانية ويجب ألا يفسر هذا التصويت باعتباره محاولة للتدخل فى الشؤون الداخلية لشيلي .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : بعد أن استمعنا الى آخر ممثل يود الاعراب عن تعليـل

تصويته .

فسوف ننتقل للنقطة الثانية من جدول الأعمال والتي تتعلق بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. ولقد وزع التقرير في الوثيقة (A/9839) . واننى أطلب من الجمعية العامة الآن أن تتخذ قرارا حول مشروع القرار الذى وافقت عليه اللجنة الثانية في الفقرة رقم ٩ من الوثيقة ( A/9839 ) . هل أعتبر أن الجمعية العامة توافق على اقرار مشروع هذا القرار ؟

اعتمد مشروع القرار ( القرار رقم ٣٢١٧ ( ٢٩ ٠ ٥ ) )

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : لقد انتهينا الآن من دراساتنا للبند رقم ٤٤ من جدول

أعمال الجمعية .

البندان ١٢ ، ٥٣ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثالثة ( الجزء الأول )

( A/9329 )

القضاء علي التمييز العنصري بكافة أشكاله : تقرير اللجنة الثالثة (الجزء الاول)

( A/9808 )

للسيد فون كياو ( جمهورية ألمانيا الاتحادية ) مقرر اللجنة الثالثة قدم تقريرى تلك اللجنة

(A/9829, A/9808) ثم ألقى الكلمة التالية :

السيد فون كياو ( مقرر اللجنة الثالثة ) ( جمهورية ألمانيا الاتحادية ) ( الكلمة  
بالانجليزية ) : يسعدني أن أقدم التقرير المتضمن في الوثيقة A/9829 وتتناول الجزء ١ من المادة  
١٢ من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وأقدم أيضا التقرير المتضمن في الوثيقة A/9808 فيما  
يتعلق بالبنود الفرعية (a) 53 (c) 53 فيما يتعلق بعقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، وكذلك  
بوضع الاتفاقية الدولية حول القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري .  
ووفقا للقرار الذي اتخذته اللجنة الثالثة في جلستها ٢٠٧٠ أود بادىء ذي بدء أن أقدم  
التقرير الذي يتناول البند ١٢ والذي يتعلق بمسألة حقوق الانسان في الفصل ه القسم ج من  
الوثيقة A/9603 .

وفي هذا العام فان القسم المتعلق بحقوق الانسان في تقريرى الدورتين ٥٦ و ٥٧ من  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد تمت مناقشتهما مناقشة شاملة في اللجنة الثالثة . وتركزت المناقشة  
بصفة خاصة على محاربة وانهاء ممارسة أعمال التعذيب ، والموقف بالنسبة لحقوق الانسان في شيلي .  
وكما يمكن أن نرى من الجزء ٣ من التقرير المعروض على هذه اللجنة في الوثيقة (A/9829) فان اللجنة  
الثالثة قد أقرت خمس قرارات .

القرار ١ وعنوانه : " التعذيب والمعاملة غير الانسانية والحاطة بالكرامة أو العقوبة فيما يتعلق  
بالاعتقال والسجن " . هذا القرار أقر ووافق عليه ١١١ ولم يعترض أحد وامتنع عضوان . وهذا القرار  
يعرب عن القلق من جانب كثير من الوفود والتي عبروا عنها في المناقشة حول الاستخدام المتردد

للتعذيب ، والحاجة الى اجراءات كافية على المستوى القومي وعلى المستوى الدولي ضد هذه المعاملة ويعيد القرار تأكيد رضى أى شكل من أشكال التعذيب وأية معاملة قاسية غير انسانية وحاطة بالكرامة وتتطلب اتخاذ اجراءات معينة من جانب الدول الأعضاء والأمين العام والمؤتمر الخاص للأمم المتحدة حول منع الجريمة ومعاملة المذنبين ومن جانب الصحة العالمية واليونسكو . هذه الأعمال تتعلق بالضمانات القومية ضد التعذيب ، وتتعلق أيضا بالمواد من ٢٤ الى ٢٧ من مشروع المبادئ حول التحرر من القبض التمسفي والاعتقال ووضع المجموعة الدولية لقواعد اخلاقيات البوليس وأجهزة تنفيذ القانون ، وكذلك فيما يتعلق بالقواعد المعيارية الدنيا لمعاملة المسجونين والاخلاقيات الطبية . وفيما يتعلق بالفقرة ٤ و ٥ صدر تصويب رقم ١ ويتناول بعض التصويبات الكتابية في نص هذا القرار .

القرار رقم ٢ . حول " حماية حقوق الانسان في شيلي " قد أقر بواسطة ٨٣ عضوا ضد لا أحد مع امتناع ٢١ عن التصويت . هذا المشروع يعرب عن القلق الشديد بأن انتهاكا صارخا للحقوق الانسانية الأساسية والحريات الأساسية في شيلي نستمر في السماع عنه . وتطلب من السلطات الشيلية أن تتخذ كافة الخطوات لضمان هذه الحقوق ، وتؤيد توصية اللجنة الفرعية حول منع التمييز وحماية الأقليات ، فيما يتعلق بضرورة قيام لجنة حقوق الانسان في دورتها الحادية والثلاثين بدراسة هذه الانتهاكات . وتطلب من رئيس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ومن الأمين العام أن يعاونا بأية طريقة مناسبة في اعادة الحقوق الانسانية الأساسية والحريات الأساسية في شيلي ، ويطلب من الأمين العام أن يقدم تقرير الى الجمعية العامة في الدورة الثلاثين حول الأعمال التي اتخذت والانجاز الذي تحقق .

ان نص القرار يعكس القلق الذي أعرب عنه في مناقشات اللجنة الثالثة من جانب عدد كبير من الوفود ، حول الموقف بالنسبة لحقوق الانسان في شيلي ، ومن ناحية أخرى ، فان بعض الوفود وبصفة خاصة وفد شيلي قد أعرب بصفة خاصة عن وجهة نظره في هذا القرار والتي تتمثل في انه يعتبر خرقا للاجراءات المتبعة ، ذلك لأن القرار يحكم سلفا على الدراسة الموصى بها من جانب لجنة حقوق الانسان ، كما أن القرار لا يأخذ بعين الاعتبار التطورات الايجابية في شيلي ويحرج شيلي ، ففي حين أن هناك بلدان أخرى تستمر في خرق حقوق الانسان .

القرار ٣ الذي أقرته اللجنة الثالثة وعنوانه " المساعدة والتعاون في إعطاء المعلومات عن الأشخاص المفقودين ، او الذين يموتون في النزاعات المسلحة " ، وقد أقر من جانب ٧٢ ضد لا أحد وسع امتناع ٢٧ عن التصويت . ويؤكد هذا القرار الاهتمام الدولي بهذه المشكلة الانسانية الهامة . ويعيد تأكيد سريان اتفاقية جنيف الصادرة في عام ١٩٤٩ على كافة النزاعات المسلحة كما هو منصوص عليه في تلك الاتفاقيات . وفي هذا الصدد فان القرار يطلب من كافة اطراف النزاعات المسلحة على الرغم من شخصيتها أو مكانها أن تأخذ في الاعتبار الرغبة الانسانية في معرفة مصير الذين يفقدون في النزاعات المسلحة ، وذلك بتوفير المعلومات حولهم وتحديد مقابرهم وتسهيل دفنهم ، واعادة بقاياهم .

وفي المناقشة ، فان عددا من الوفود قد أكد الهدف الانساني والسياسي للقرار، على حين أن بعض الوفود الأخرى قد رأت أن ذلك لا بد من أن يدرس في الاطار القانوني لاتفاقية جنيف ، وكذلك في اطار مواقف النزاع المحددة التي تسود بعض المناطق من العالم .

القرار رقم ٤ وعنوانه : " تحسين التمتع بالحقوق الانسان والحريات الأساسية " وهذا القرار أقرب بالاجماع . وطبقا لقرار الجمعية العامة ٣٦ ٣١ في الدورة الثامنة والعشرين والذي يتناول توفير المعلومات اللازمة أو الوثائق من أجل تيسير دراسة البند المدرج في جدول أعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة وعنوانه " الطرق والوسائل البديلة في اطار نظام الأمم المتحدة " من أجل تحسين التمتع الحقيقي لحقوق الانسان والحريات الاساسية " . وفي هذا الصدد فانه يطلب الى الأمين العام أن يعد تقريرا موجزا تحليليا يقوم على أساس الدراسات المتاحة الحديثة ويطلب الى الدول الأعضاء وجهات نازرها وكذلك من الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية وكذلك المواد التي تقدمها المنظمات غير الحكومية بالتشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ان اقرار هذا المشروع من اللجنة الثالثة يبين تصميم اللجنة على أن تتحرك الى الأمام نحو تحسين وتطوير الاجراءات والأجهزة داخل مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة وذلك من أجل تحقيق التمتع الحقيقي للحريات الأساسية وحقوق الإنسان .

وبالنسبة للقرار رقم ٥ ، وعنوانه " الحقوق الانسانية والحريات الأساسية " ، فقد أقر  
بواسطة ١٠٨ صوتا ضد لا أحد ، مع امتناع ٩ . ويتناول حق الشعوب في تقرير المصير ، والحرية  
واستقلال الشعوب وشرعية الكفاح من أجل تحرير أنفسهم من السيطرة الأجنبية والاستعمارية وفقا  
لإعلان عن حقوق الانسان ؛ ويتناول القرار كذلك مسألة المعونة المادية والمعنوية التي تعطى  
لهذه الشعوب وسياسة بعض الدول المشار إليها في الفقرة رقم ٥ من المنطوق التي تساعد النظم  
العنصرية .

أود أن أقدم الآن التقرير فيما يتعلق بالوثيقة (A/9808) والخاصة بالبند الفرعية ٣ ٥ ( A )  
و ٣ ٥ ( C ) . ان ذلك يتناول موضوعا هاما ، الا وهو القضاء على التمييز العنصرى ، ولقد  
أعطى أولوية هامة فيما يتعلق بترتيب بنود جدول الأعمال أمام اللجنة الثالثة ، ولقد أعربت الوفود  
عن أهمية عقد " مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى " والحاجة لاتخاذ عمل متضافر لتنفيذ هذا العقد .  
ان الوفود ، ان رحبت بالتطورات فى المستعمرات البرتغالية ، قد لفتت الاهتمام بالموقف المتدهور  
في افريقيا الجنوبية ، وطلبت عملا عاجلا وأعربت عن الحاجة الى التنفيذ الكامل لبرنامج العقد على  
المستويات القومية والدولية . ولقد أثير الاهتمام أيضا بضرورة اتخاذ تدابير تعليمية ، وكذلك  
الاهتمام بالوثائق الدولية المناسبة ، وبصفة خاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصرى ،  
والرغبة في أن يصدق كل الأعضاء على هذه الاتفاقية . لقد أشارت بعض الوفود الى مشكلات  
العمال المهاجرين ، وأشارت الى أهمية الدراسة التي وضعت في هذا الصدد بجانب اللجنة  
الفرعية حول منع التمييز وحماية الأقليات .

وقد أقرت اللجنة ثلاث مشروعات قرارات تعكس جميعها الموضوعات الأساسية التي ناقشتها  
اللجنة تحت البندين الفرعيين .

والقرار رقم ١ ، يتجه بصفة خاصة الى مسألة تنفيذ برنامج العقد ، ولقد أقر دون تصويت .  
ويتضمن هذا المشروع احوال التمييز التي تسود الجزء الجنوبي من أفريقيا وفي مناطق أخرى ، وتطلب  
من الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات فير الحكومية أن تتخذ  
تدابير معينة لتنفيذ برنامج العقد .

ومشروع القرار رقم ٢ ، الذى أقر من جانب ٩٧ ضد لاشي ٤ ، مع امتناع ٤ يستهدف التأكيد

من المعاملة المتساوية للعمال المهاجرين واحترام حقوقهم الانسانية . ويهتم القرار كذلك بمسألة معاملة العاطلين الذين دخلوا بشكل فير قانوني الى البلدان التي هاجروا اليها . وقد اهتم المشروع بالقلق الذى أعربت عنه البلدان التي يهاجر منها والبلدان التي يهاجر اليها وكذلك من جانب المجتمع الدولي بصفة عامة حول هذه المشكلة .

أخيرا ، مشروع القرار رقم ٣ ، قد أقر بالاجماع من جانب اللجنة الثالثة ويتناول وضع اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز العنصرى ، ويطلب من كافة الدول التي لم تصبح بعد أعضاء فى الاتفاقية ان تنضم اليها ، كما يطلب القرار التنفيذ العام والشامل لأحكام الاتفاقية باعتبارها هدفا للمعد . ولا بد ان يضاف اسم جامايكا لقائمة مقدمي مشروع هذا القرار فى الفقرة رقم ١٥ من الوثيقة (A/9808) .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : أشكر مقرر اللجنة الثالثة ، ولقد اقترح ممثل شيلي مناقشة تقرير اللجنة الثالثة وفقا للمادة رقم ٦٦ من النظام الداخلي والتي تقضي بما يلي :

” تناقش تقارير اللجان الرئيسية فى جلسات عامة للجمعية العامة انا رأى مالا يقل عن ثلث الأعضاء الحاضرين المصوتين فى جلسة عامة ان هذه المناقشة ضرورية . ولا يكون اى اقتراح بهذا المعنى محل مناقشة بل يطرح للتصويت على الفور.”

ومن هنا فاني سوف اطرح هذا الاقتراح فوراً على التصويت .

أقر الاقتراح بأغلبية ٧٠ صوتا ، ضد ٢٠ ، وامتناع ٢٨ عن التصويت .

السيد هيرتا ( شيلي ) ( الكلمة بالأسبانية ) : لا بد أن تصل الجمعية العامة الى قرار حول مشروع القرار الذي تقدمت به اللجنة الثالثة وهذا القرار يعتبر هجوما على شيلي ويطأ الاعراف التي يجب أن توجه سلوك الأمم المتحدة . هناك أمرا مثيرا للقلق بالنسبة لحقوق الانسان ولكن هناك نية مقصودة للاضرار بشيلي ومهاجمة حكومتها لتبرير تدخل أجنبي جديد في شؤونها الداخلية . ان مقدي هذا المشروع لم يحاولوا أن يخفوا فرضهم الحقيقي سواء في داخل الأمم المتحدة أو في الأعمال العامة في الدول المختلفة ، وهو الأمر الذي يوضح بجلاء رغبتهم في التدخل . ولقد استمعنا مؤخرا الى تكرار للمهاترات التي يمكن أن تخلق في اطار الرأي العام العالمي صورة مشوهة للموقف في شيلي . واذنا نجح هؤلاء في حملتهم من أجل اعطاء صورة فيسّر انسانية لدولتنا ، فانهم سيكونون بهذا قد أخذوا الخطوة الأولى لاثارة عزلة شيلي والاعداد لتدخل مسلح ضدها . هذا هو الهدف الذي يختفي هنا وراء ما يسمى بالاهتمام بحقوق الانسان ، ولقد تم الاعراب عنه صراحة في الحملات الاعلامية وفي ارسال اسلحة سوفيتية بهدف تشجيع العدو وان ضد شيلي .

ان هذه الحملات التي يشنها الاتحاد السوفياتي ضد شيلي تتضح في هذا المشروع ، ولقد أضاف اليه في هذه الحملة حكومات لا تدرك حقيقة الوضع عندنا فضلا عن أولئك الذين يسعون الى الحصول على تأييد أصوات الدول الشيوعية لتأييد الأقلية المهزوزة فيها . اننا نستطيع أن نرى كيف أن الاتحاد السوفياتي ومن يسيرون في فلكه قد وضعوا هذا الموضوع في اطار سياسي ، ولكن يجب أن نلاحظ كيف أن ممثلي الحكومات الأخرى أيضا قد انصاعوا لهذه الدوافع . وعلى سبيل المثال هناك دولة اعتبرت نفسها زعيمة لحركة عدم الانحياز ووضحت عداها السياسي تجاه الحكومة الحالية في شيلي . وينطبق هذا أيضا على دولة من دول الشمال في أوروبا ، ان رئيس وزرائها شارك في مظاهرات عامة وفي أعمال أخرى للحصول على أموال لتمويل الحملة تشن ضد شيلي . وهذا لا يوضح فقط موقفا سياسيا ولكنه أيضا يبطأ مبادئ عدم التدخل التي يفترض أنهم يؤيدونها .

وفي كل هذه الحالات ، وفي الحالات الأخرى الأقل وضوحا ، فان الانحياز السياسي واضح . ان القرار المضاد لشيلي قد وضع بغير أي موضوعية ، كذلك فان الدول التي شاركت في هذه المواجهة السياسية يجب أن تمنع ادبيا من أن تحول أنفسها الى قضاة .



ان العديد من المندوبين أشاروا وبحق أثناء المناقشات التي جرت في اللجنة الثالثة إلى غرابة قصر مشكلة حقوق الانسان على ما يحدث في شيلي . وأوضحوا بشكل واضح التناقضات الكامنة في هذا التحيز الواضح .

فنحن في هذا الوقت نجد أن حالات محددة للاضطهاد والجرائم السياسية يتم التنديد بها بينما هناك التمييز العنصري وانتهاك الحقوق الانسانية للبشر واضحة ، وفي نفس الوقت نجد أن الرأي العام العالمي يشعر بالدهشة ازاء وجود أشكال جديدة للعبودية والخط من كرامة الانسان ، وهي لا تأخذ شكل أحداث متفرقة وإنما تأخذ شكل نظم دائمة للقهر والسيطرة بينما تبقى الأمم المتحدة عمياء بكما أمام هذه الوقائع . في الوقت الذي تتخذ القرارات ازاء الانتهاكات المزعومة التي يفترض أنها تحدث في شيلي .

ومن هنا ، ففي أثناء المناقشات التي دارت في اللجنة الثالثة ، فلقد وصفت وفود عديدة مشروع القرار المضاد لشيلي باعتباره تعبيراً عن النفاق الكبير الذي يسود في هذا المجال . ان السوفييت ومن يدورون في فلكهم شاركوا وأيدوا هذا المشروع الخاص بحقوق الانسان ، وهذا شيء غريب جداً ، اننا نعرف جميعاً أن النظام السوفياتي يقوم على أساس الارهاب وحرمان الأفراد من الحرية والعدالة ، ولسنا بحاجة الى أن نذكر هنا بجرائم ستالين التي ندد بها خروشوف وليس من الضروري هنا أن نذكر أيضاً بالحلف النازي السوفياتي أو قتل المسؤولين البولنديين . وليس من الضروري أن نذكر أيضاً بالعدوان الذي ارتكب ضد فنلندا واحتلال دول البلطيق . كذلك لا يستطيع أحد أن ينسى مذبحه الشعب الهنغاري وأعمال القمع ضد شعب تشيكوسلوفاكيا وبرلين . لقد حدث ذلك في الماضي ولكنه ليس أمراً قاصراً على الماضي وحده ، ذلك لأن هذه الشعوب ، ومع أن حدود الاتحاد السوفياتي لا تزال مغلقة ، فان شعوبه لا تزال تعاني ومعاناتها هذه معروفة للجميع عن طريق الكشوف التي يقدمها الأطباء النفسانيون الكنديون .

وفي الفترة الأخيرة ، فان حكومة دولة من الدول التي شاركت في تقديم هذا المشروع قد أوضحت في حديث تليفزيوني ، أن المسجونين السياسيين الذين سجنوا لمدة ٥٠ عاماً لن يطلق سراحهم . وفي هذه الدولة لا يمكن أن يكون هناك أي حرية سياسية أو حرية للصحافة . ما الذي فعله مقدمو هذا المشروع في مواجهة هذه الشواهد ؟ هل تناولوا حالة لا تحتاج الى دليل آخر بسبب وجود

اعتراف ؟ الاجابة على هذا السؤال بالنفي وهذه حقيقة أخرى تؤكد الافتقار الى الموضوعية في بحث موضوع شيلي .

ان الحملة التي تشن ضد شيلي والتي تنظمها الشيوعية السوفيتية قد اتخذت شكل مشروع قرار معروف لهذه الجمعية العامة . ان هذا المشروع لا يتضمن أى أساس جاد بل يفتقر الى أى حقيقة ، انه حكم تعسفي ، لأنه يمدد حكمه سلفا فكيف يحدث هذا في اطار الأمم المتحدة ، وتنتهج المبادئ الأساسية للقانون ومبادئ الأمم المتحدة .

ان هذا المشروع يفترض أنه يقوم على أساس خمس أحداث وسوف أنقل هنا نص ما جاء في هذا المشروع ، " ان يأخذ في الاعتبار القلق العميق الذي أعربت عنه لجنة حقوق الانسان . . . . " وهذا في الوثيقة المطروحة أمامنا ، وفيما يتعلق بهذا البند الأول ، فان الممثلين يجب أن يروا أن هناك شيئا عاما في كل ما يقال ضد شيلي . وهذا الشيء العام هو الغموض وعدم الدقة والتناقض والعمومية . وليست هناك أية نقطة أو حقيقة ثابتة ، هناك دائما جمل تقليدية ، واكليسيهات ان المعلومات التي تأتي من مصادر مختلفة هي التي يلجأون اليها .

وإذا نظرنا الى محاضر جلسات اللجنة الثالثة ، فسنرى أنه ليست هناك اشارة الى أى من التقارير المشار اليها هنا . وليس هناك أى اشارة الى مضمون هذه التقارير أو مدى الصحة أو الأخطاء فيها .

ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك . ان لجنة حقوق الانسان لم تستطع حتى أن تقول ذلك أولاً لأنها لم تحصل على أى معلومات لها قيمتها في هذا الصدد . وثانياً أنها سوف تدرس تقريباً الأحداث المحددة في اجتماعها القادم الذى تعقده في كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ . كذلك يجب أن أوضح أن هذه اللجنة المعنية بحقوق الانسان في تقريرها الأخير (E/5464) ، فلقدر حددت فترة للحكومات لكي ترسل ملاحظاتها خلالها وهي حتى أول كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ كحد أقصى . ومن هنا فلا تزال هناك فترة طويلة ويمكن لشيلي أن تقدم خلالها الجواب على هذه الأسئلة . الا انه في هذه الأثناء وبدون أى مشاورات ، فان القرارات أخذت تتزايد . ان السيد ممثل كولومبيا أعلن ، كما هو واضح من المحاضر ، انه :

” بسبب كل ذلك فانه من الواضح أن اللجنة ليس لديها عوامل ضرورية يمكن أن تحكم بها على حقيقة الموقف . كذلك فان مشروع القرار (A/C.3/L.2114) يتسم بالتمييز ويقوم على أساس حقائق لم تثبت صحتها .”

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة لا بد أن تسأل نفسها ما اذا كان من الممكن بالنسبة لأى اتفاق أن يقر على أساس حقائق غير ثابتة ؟ ، وما اذا كان يمكن اقرار مثل هذا القرار ، بينما الفترة الزمنية التي أعطيت لحكومة معينة لكي ترد على طلب معين لم تنته بعد ؟ . لا يمكن لأى حكومة أو دولة تحترم نفسها ، أن تقول أن ذلك أمر جاد أو أنه نظام مسئول .

وكما أوضحت في اجراءات أعمال اللجنة الثالثة ، فانه لم يحدث أى تحليل للتقارير الواردة من المصادر المختلفة التي يشار اليها في هذا المشروع . كذلك فليس هناك أى دليل بشأن هذه التقارير . وقد أشارت بعض الوفود الى انتهاكات واضحة ، نقلا عن معلومات استقوها من الصحف ولأن هذه المعلومات نشرت في الفترة الأخيرة فلا يمكن استخدامها كمصادر ( للقلق العميق ) الذى أعربت عنه لجنة حقوق الانسان .

ومن بين الأحداث أو المعلومات التي حركت الوفود لكي تتصرف والتي جعلتهم يتخذون قرارات

ضد شيلبي ، هو السيد سميرنوف مندوب الاتحاد السوفياتي . وقد ثبت هذا في اجتماع للجنة الفرعية في أواخر آب/أغسطس الماضي وفقا لما هو مدون في المحاضر . وتقول هذه المحاضر بأن هناك في شيلبي ٨٠ ألف شخص قتلوا ، وقبل ذلك في ١٩ آيار/مايو ١٩٧٤ أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعلن أن عدد القتلى ألفين وخمسمائة شخص . في حين أن هذا الشخص نفسه في اللجنة الثالثة أشار الى أن عدد القتلى بلغ ثلاثين ألفا . ان عدم توافر الجدية لم يمنع الأغلبية قبل أن تعرف حقيقة الموقف ، بل وبالرغم من معرفتها للحقيقة ، من ان تتهم شيلبي بانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان . وبالرغم من أن مقدي مشروع القرار لم يشيروا الى تقرير معين ، فان وفد شيلبي أثناء المناقشات قدّم معلومات محدودة حول الأخطاء والزيف وعدم توافر المعلومات الدقيقة في بعض ما نشرته المؤسسات الأخرى التي تقوم بالعمل في هذه الحملة ، مثل هيئة العفو الدولية . وأستطيع أن أقول أن هذه المطبوعات غير دقيقة ، وهي تقوم على أساس التعميمات وعلى أساس البيانات المزيفة في محاولة لتحويل حواش منعزلة الى تصويرها على انها نظام سائد من أجل وضع الألفاظ التي تتحدث عن الانتهاكات الكبيرة .

ثانيا ، نجد أن مشروع القرار يوضح كأساس له النقاط التالية :

” ٥ - ان يؤخذ في الاعتبار النداء الذي وجهه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨٧٣ الصادر في ١٧ آيار/مايو ١٩٧٤ ، للسلطات الشيلية بأن تتخذ كل الخطوات الضرورية لكي تعيد وتؤمن الحقوق الأساسية والحرية الأساسية للانسان في ذلك البلد وخاصة في تلك الحالات التي تتضمن تهديدا لحرية وحياة الانسان ” .

وفي هذا الصدد فان أحد الخصائص الكامنة في هذه القرارات ضد شيلبي في اطار الأمم المتحدة ، يجب أن تتضح . فبالرغم من كل الأعراف الثابتة ، فان حياة دولة عضو قد تم تجاهلها ، بل أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه في ٢٧ آيار/مايو ١٩٧٤ ، وافق على القرار ١٥٠٣ ، الذي ينص على الاجراءات اللازمة لدراسة وسائل الاتصالات والقرارات حول انتهاكات الحرية الأساسية وحقوق الانسان . ان هذا القرار يجب اتباعه في هذا الصدد من جانب اللجنة الفرعية الخاصة بحماية الأقليات ، وكذلك لجنة حقوق الانسان . وبرغم وضوح هذه الأعراف الدولية فان أحدا منها لم يحترم فيما يتعلق بالتنديد بشيلبي من جانب هذه المنظمات التي انتهكت القرار ١٥٠٣ . ومن

هنا فان ما فعلوه هو الحكم سلفا على دولة عضو في الأمم المتحدة وجعلوا من الممكن لأجهزة الأمم المتحدة أن تخدم كأداة في هجوم سياسي ضد دولة عضو ، وهذا الشيء يعتبر أشبه بالتدخل في شؤوننا الداخلية .

ان اقرار مشروع القرار ١٨٧٣ في ١٧ آيار/مايو ١٩٧٤ فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لم ينتظر لكي يصل الى نتيجة الدراسة التي قامت بها لجنة حقوق الانسان ، والتي كان يمكن أن تقوم بها وفقا للقرار ١٥٠٣ . وفضل أن يوافق على اتفاق قام على أساس معلومات غير دقيقة دون أن يتأكد من صحة هذه المعلومات .

وسوف أكرر : ان شيلي أبلغت في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٧٤ بالحالات التي سوف تدرسها لجنة حقوق الانسان في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ . ولكن في شهر آيار/مايو ، كان قد تم التوصل الى اتفاق مسبق وأكد أن هذه حقائق ثابتة . والآن يجب أن يكون هناك تفكير جاد من جانب وكالة تابعة للأمم المتحدة . هل هذه طريقة للانصياع للقرار ١٥٠٣ الذي أقره هذا المجلس ؟

ويكفي أن نقرأ أحكام القرار رقم ( ١ - الدورة ٢٤ ) لكي نرى كيف أنه يمثل انتهاكا صارخا في هذه المناسبة . ولا أود أن أقرأ نص القرار ١٥٠٣ ، (XLV111) الا أنه يقضي بأنه بعد دراسة ردود الحكومات ، فانه يجب أن يوضح هدف الطلب والحقوق التي تم انتهاكها . ان هذه الأشياء لا يمكن أن تقبل .

غير أن هذا القرار يصرح بأن المكاتبات لن يسمح بها الا بعد أن تتم دراستها مع ردود الحكومات وأن هذه المكاتبات ينبغي أن تصف الحقائق وأن تشير الى الهدف من الملتمس وأن توضح الحقوق التي انتهكت ، ولا يمكن أن تقبل هذه المكاتبات ان كانت تنطوي على هجوم وان كانت بصفة خاصة تشير بأسلوب جارح الى الدولة المعنية ولن تقبل أيضا اذا كانت سياسية بصورة مكشوفة ، أو ان كانت قائمة على تقارير رددتها أجهزة الاعلام ، وانها لن تقبل اذا كانت لم تستنفد كافة الأساليب القومية للقضاء ، كما لن تبحث المكاتبات التي تشير الى القضايا التي قامت الدولة بتسويتها بالفعل . ان كل هذه المعايير قد انتهكت لدى قبول الاتهامات الموجهة من حكومة شيلي .

ان مشروع القرار المقدم للجمعية العامة ضد شيلي له أساس ثالث . ان يصرح القرار بما يلي :  
 " نظرا لأن اللجنة الفرعية بشأن منع التمييز العنصري وحماية الأقليات في قرارها رقم ٨ ( الدورة السابعة والعشرين ) الصادر في ٢١ آب / أغسطس ١٩٧٤ توجهت بنداء عاجل للسلطات الشيلية لكي تحترم الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وأن تلتزم بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان التي وقعتها حكومة شيلي وصادقت عليها . "

وينبغي أن يلاحظ المندوبون بقلق - اذا كانوا مخلصين في رغبتهم لتشجيع الدفاع الفعال عن حقوق الانسان من جانب الأمم المتحدة - أنه في حالة شيلي اتخذ اجراء يتنافى وكافة القواعد وبأسلوب تعسفي . ان القرار ٣٠٥ (XLV111) يقضي باتباع أسلوب تعسفي ان يطلب الى اللجنة الفرعية أن تعرض على لجنة حقوق الانسان أي موقف " يبدو أنه يكشف النقاب عن انتهاكات صارخة وواضحة لحقوق الانسان . "

ونحن نرى كيف تصرفت اللجنة في هذه المناسبة . ففي المحاضر يمكن أن نرى أن اللجنة تناولت قضية شيلي بناء على طلب المستر سميرنوف . ولقد صرح المندوب السوفياتي في اجتماع ٥ آب / أغسطس ١٩٧٤ بما يلي :

” أو أن أنكر اللجنة الفرعية بأمر بالغ الأهمية ، لا يمكن أن يؤجل . ان اللجنة الفرعية لا بد أن تتدخل وبأسرع ما يمكن لكي تمنع اعدام أربعة أشخاص أصبحوا مهددين بالاعدام . والواقع أنني كعضو في اللجنة الفرعية تلقيت معلومات من مصادر مختلفة تتحدث عن انتهاكات بربرية لحقوق الانسان في شيلي . ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد تلقى بالفعل دلائل يتضح منها ، ان ثمانين ألف شخص قد أعتيلوا . ”

ونستطيع أيضا أن نقرأ في المحاضر :

” ان السيد سميرونوف نقل عن كثير من الصحف الدولية التي تتحدث عن السجن الجماعي في معسكرات اعتقال وعن عمليات التعذيب وعن انتهاكات حقوق الانسان . ”  
وفي الاجتماعات اللاحقة فان السيد سميرونوف كرر هجومه على شيلي . وقد اقترح ادانتها ، ولكن السيد مارتيزكوبو في ٢١ آب / أغسطس أكد حقيقة :

” ان اللجنة الفرعية قد استمعت الى ممثلي المنظمات غير الحكومية ، التي نددت بشيلي . واتهمت شيلي بأشياء كثيرة بالنظر الى عدم وجود دليل وعندما نستمع الى هذه الشهادة وننقلها الى لجنة حقوق الانسان ، فان نفس الشيء يمكن أن يحدث في هذه الحالة .  
ان السيدة الس ، كما تقول المحاضر ، أعلنت :

” . . انني أعلن عن أسفي لأن هذه اللجنة الفرعية لا تحترم اختصاصاتها بتخصيصها لاهتمامها بموقف موجود في دولة معينة . ”

وبهذه الكلمات فان السيدة الس ، ذكرت أنها سوف تمتنع عن التصويت وطلبت أن تضاف كلماتها الى أي كلام عن انتهاكات حقوق الانسان . وقد قالت أن الهدف هو ضمان ألا تحكم اللجنة الفرعية سلفا على الأمور .

كذلك فان السيدة الس في حديث آخر ، أوضحت ان تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار اليه لا يشير في أي جزء من أجزائه الى الانتهاكات الشاملة لحقوق الانسان في شيلي . ان السيدة ريس من جانبها ، أعلنت انها سوف تصوت لصالح مشروع القرار ولكنها تود أن ترضي ضميرها ومن هنا قالت ان مشروع القرار لا يجب أن يشكل سابقة في عمل اللجنة الفرعية . وان هذه اللجنة الفرعية يجب أن تلتزم بالاجراءات الثابتة في القرار ١٥٠٣ (د-٢٨) .

كذلك فان السيدة دوبرا امتنعت عن التصويت لأنها تعتقد أن مشروع هذا القرار خطير باعتباره يمثل سابقة خطيرة تضر بعمل اللجنة الفرعية . ثم أكد السيد انجليس ، في هذا الاجتماع أنه لن يؤيد مشروع القرار وقال : " انني أعتقد أن اللجنة الفرعية قد اتبعت أسلوبا يبتعد عما جاء في مشروع القرار ١٥٠٣ (XLV111) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لأنه لم يحترم الاجراءات المنصوص عليهم ، لأنها أرادت أن تتخذ قرارا قبل أن تتاح الفرصة للحكومة المعنية بأن تتقدم بأى رد . وبالرغم من هذه التعقيبات وهي جادة جدا وتقوم على أسس طيبة ، فان اللجنة الفرعية وافقت بالفعل على اقتراح الوفد السوفياتي . ولكن لماذا وافقت على هذا الاقتراح ؟ لقد قررت أن تقدم هذه المسألة الى لجنة حقوق الانسان التي سوف تتناوله في جلستها في العام القادم . ولكن هذه اللجنة وافقت على توجيه نداء عاجل الى السلطات في شيلي وهو نداء له هدف سياسي واضح . ولا بد أن أذكر المندوبين هنا بحقيقة المادة ( ٨ ) من القرار ١٥٠٣ (XLV111) التي تقرر :

" ان كل الاجراءات التي تتخذها اللجنة الفرعية المتعلقة بمنع التمييز وحماية الأقليات تعتبر سرية في طبيعتها الى أن تقرر اللجنة التقدم بتوصية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ."

ومن هنا ، فان القرار الصادر في ٢١ آب / أغسطس ١٩٧٤ والذي اتخذته هذه اللجنة الفرعية ، قد اتخذ دون أن يكون قائما على أساس طيب وبشكل يتناقض مع ما ورد في القرار ١٥٠٣ ( XLV111 ) ، واستخدم بشكل علني وبشكل يتناقض مع الأعراف المتبعة . ولكن الوفود تستطيع أن تقدر كيف أن ذلك كان غير مجد في الحملة ضد بلادي . وان هذه لا يمكن أن تخدم كأساس لمشروع القرار المطروح علينا .

وكنقطة رابعة ، فان مشروع القرار يشير الى مشروع القرار الصادر في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٧٤ والذي اتخذته مؤتمر منظمة العمل الدولية ، الذي يحث السلطات في شيلي على احترام حقوق الانسان .



ان وضع هذا القرار كأساس لمشروع القرار الذي اتخذته اللجنة الفرعية ضد شيلي لا يعطية أى قوة ، بل على العكس من ذلك فانه يظهر النقص في الانسجام بين آراء الوفود . وفي اللجنة الثالثة تم ايضاح هو أنه في آيار/ مايو ، رقبيل شهر من الوصول الى اتفاسق ، فان شيلي كانت قد قبلت استقبال لجنة المصالحة المقترحة ، والمشكلة من أفراد تقبلهم شيلي . وبالرغم من كل ذلك فان وفود النقابات العمالية الشيلية كانت ترغب في عمل شيء آخر ، ولكن اللجنة فضلت أن تتخذ قرارا سياسيا ندد بشيلي ولم يكن هناك أساس لذلك ، وكان هذا القرار يقوم على أساس التتديدات السابق القيام بها والتي كان يجب أولا البحث في شأنها بواسطة اللجنة التي عينتها منظمة العمل الدولية وقبلتها شيلي .

وعند التصويت على هذا المشروع فان ممثلي فرنسا ، وألمانيا الاتحادية واليابان ونيوزيلندا وبركيا امتنعوا عن التصويت . ان هذه الحكومات هي نفسها الحكومات التي توافق كأساس على هذا المشروع النسيء الذي لم تعتبره أساسا مناسبا في ذلك الوقت . ومع ذلك فان السبب الرئيسي للامتناع عن التصويت في ذلك الوقت والذي أوضحه تماما ممثل فرنسا لا يزال قائما الآن . لقد شعر أن ذلك مشروع قرار يندد بدولة دون التوصل الى أى اثبات .

ولا بد أنكم تستطيعون أن تروا أن لجنة منظمة العمل الدولية قد أعلنت أنها سوف ترسل في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، لجنة الى شيلي بعد أن تجمع الشواهد التي حصلت عليها . فهى تعتقد هذه الجمعية أنه من الاجراءات المسؤولة أن نضع مشروع قرار جديد على أساس بعيد عن القيام بالتحقيق ؟ ومرة أخرى فان ذلك يتضمن انحيازا غير مقبول . لأن ذلك أمر لن تقبله شيلي ، ان هناك وفودا كثيرة لم يقبلوا مطلقا أن تزور لجان مثل هذه اللجنة بلادهم أو تقترب من حدودها . ولكن شيلي التي تقبل ذلك والتي تفتح أبوابها ، والتي يتم التحقيق في أحوالها الآن ، تدان قبل معرفة نتيجة مثل هذه التحقيقات .

ان مشروع القرار الذي تبخه هذه الجمعية يوضح قبل المنطوق ما يلي :

” وعلى أساس ذلك ، وبرغم كل النداءات التي وجهتها معظم أجهزة الأمم المتحدة ، فان انتهاكات شاملة لحقوق الانسان ” — وكذا — ” لا تزال مستمرة ” .

ومن المثير للاهتمام أن نرى الوفود تستطيع على الأقل أن تحصل على فكرة عن هذا الموضوع . ان

٢٦٦ تنديدا قد تم توجيهها ، ان نص هذه الرسائل انما توضح في ذاتها أنه لا يمكن القبول بها كما هو منصوص عليه في القرار ١٥٠٣ ، ولدى نسخة من هذه الرسائل ، وهي نصوص أو رسائل عامة ولا تصف الحقائق أو الحقوق التي تم انتهاكها ، كما انها تهين الدولة ، وكذلك فانها تقوم على أساس دوافع سياسية .

هناك ٦٥ تنديدا ، قدمت في ١٧ تموز/يوليو ، من موقعين مختلفين ، وهذا أمر لا يمكن السماح به للأسباب السابقة الذكر . ولكن ذلك يرجع الى انها قد تعدت كل شيء . لقد أشارت الى بعض أحكام الاعدام السياسي الذي تم ، وبعض احكام الاعدام التي أصدرتها المحاكم . ويمكن أن أقرأ ذلك النص وهو على النحو التالي :

( ثم تحدث بالفرنسية ) :

" ان الأمين العام للأمم المتحدة والرابطة الدولية للقانونيين الديمقراطيين يعربان عن قلقهما لاصدار حكم على خمسة أعضاء من الحزب الاشتراكي الشيلي لنشاطات قانونية في ظل حكومة اللندي خرقا للمبادئ الدولية ، ونطلب تدخلكم لانقاذ حياة أولئك الأشخاص .

التوقيع / جونورد سان (الأمين العام)"

( الكلمة بالاسبانية )

ولذلك فانه من الواضح جدا أن المعلومات التي يشار اليها في ديباجة هذا القرار أمر لا يمكن السماح به لدى الجمعية العامة ، ان استخدام نفس النص انما يوضح أن هناك تفكيراً مسبقاً وحافزاً سياسياً تدفعه الشيوعية السوفياتية .

وهناك بعض المعلومات الأخرى التي نوقشت في اللجنة الثالثة ، وهذه أيضا غير حقيقية . وتقوم على أساس أخبار نشرت من جانب أجهزة الاعلام الجماهيرى .

ولذلك فلا يمكن أن نناقش أن المعلومات التي يتم التوصل اليها لا تشمل على الاطلاق أساسا مناسبة حتى يمكننا القول بأن هناك انتهاكا خطيرا وصارخا في بلدى كما ذكر . ان هذه ليست معلومات أصيلة وليست معلومات مؤكدة ، ولا يمكن السماح بها وفقا لمعايير الأمم المتحدة .

ولكن هناك شيء آخر ، ان ممثل المملكة المتحدة في اللجنة الثالثة قد اقترح التعديل

التالي ، ان قال :

” ان نقبل بسرور حقيقة أن المجموعات الرسمية والخاصة استطاعت الذهاب الى شيلي لدراسة الموقف فيما يتعلق بحقوق الانسان ، لتقديم تقارير عنها ، وان تشجعنا تقارير التحسن في مواقف معينة في شيلي فيما يتعلق بالتعدى على حقوق الانسان ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتحرير المعتقلين وغلقت بعض مراكز الاعتقال ” ( A/9899.P.9 ) .

ان هذا التعديل لم يقبل في المفاوضات التي سبقت قبول مشروع هذا القرار . وقال ممثل اليونان أن ذلك يؤدي الى أن يعتقد الذين يقومون بحكم ديكتاتوري أن حكمهم مقبول .  
ان المعلومات الجديدة التي تم التوصل اليها طيبة بالنسبة لشيلي وقد استبعدت لأسباب سياسية .

ان اقرار قرارات تصفية مثل هذا القرار لا يتفق مع أهداف الأمم المتحدة ، ومن المفترض أن هذا القرار سوف يتم اقراره في جمعية موقرة . ان ذلك لا يتفق مع المبادئ ولا يعطي السلطة للأمم المتحدة لكي تدمغ بلدا . ان الأمم المتحدة لا ينبغي أن تتخذ اجراءات من صميم الشؤون الداخلية مدفوعة بسياسة قوة معينة أو دولة معينة .

ان الأمم المتحدة لا تزيد من هيبتها باتخاذ مثل هذا العمل ، ويزيد ذلك وضوحا اذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذه سياسة تدفعها الشيوعية السوفياتية ، والشيوعية السوفياتية لم تتردد في أن تستخدم الأمم المتحدة كوسيلة في حربها ضد شيلبي . ان هذا الاستخدام ادنيء للأمم المتحدة أمر خطير اذا ما رأينا في هذه الحالة الخطيرة أن أهم جهاز للأمم المتحدة يساء استخدامه ، ان الشيوعية السوفياتية في أكبر مثل للنظام الذي يقوم علي انكار كافة الحريات وحقوق الانسان . وهذا النظام ، هو الذي يجروء علي شن مثل هذه الحملة ضد بلدي ، مع كل ذلك فان هذا أمر دنسيء ولكنه يوضح كذلك سيطرة هذه القوى ، وذلك التأثير الامبريالي الجديد . ان قرارات لا تقوم على أساس حقائق انما تغل بالنظام الداخلي . ان هذه القرارات تتناول موضوعات خطيرة مثل حقوق الانسان ، وقد أولت بعض البلدان تأييدها لهذا النفاق ووافقت على الاداند بلا دليل .

ان الأمم المتحدة تهتم — في يومنا هذا — بحقوق الانسان في شيلبي ، ليس بحقوق ١٠ مليون من سكان شيلبي ، ولكن بحقوق عدد قليل من الناس اشتركوا في أعمال تتعارض مع القانون والأخلاق والمصالح القومية ، وشجعتهم في ذلك الشيوعية السوفياتية ، وهذا هو القطاع الصغير الذي يفترض أنه عانى من انتهاك حرياته وحقوقه .

وباعتباري من شيلبي ، فلست مسرورا بهذه المعاملة التفضيلية لأنها زائفة وتتسم بالنفاق . اننا لم نعرف ما حدث ان كان هناك كثير من التواطؤ تحت النظام القديم وكان هناك نقص في الفهم . ولكن بلدي يريد أن يوضح للوفود أن هذه سابقة دنيئة وازاء هذه السابقة فان الأمم المتحدة تخسر أكثر من شيلبي . ان شعب شيلبي لا يمكن أن ينخدع لأنه يعرف الحقيقة جيدا ، يعرف ما هو الحق ويعيش ذلك الحق ويخلقه بعمله وحرية .

ولن تؤدي هذه القرارات الى اشاعة البلبلة في صفوفه أو الانقسام بينها . اننا لا نخشى المناورات السوفياتية لأن هذا الأمر قائم في الاتحاد السوفياتي نفسه . ان شيلبي لتأسف لأن بعض البلدان تسمح باستخدام الأمم المتحدة على هذا النحو مما يؤدي الى انتهاك أعمالها وجديتها . ان شيلبي بلد حر ، والحرية والقانون والمبادئ الديمقراطية انما هي جزء لا يتجزأ من شيلبي منذ الاستقلال في سنة ١٨١٠ . فمنذ ذلك الحين فان معايير ومبادئ الثقافة المسيحية ، والاسبانية قد تقررت في شكل حكم ديمقراطي واطار جمهوري أدى الى انشاء بلدي وتقدمها . ان هذه القيم

التي تم دعمها والتي انقذت من التدمير السوفياتي تلهم الحكومة الشيلية في تصرفاتها وتدعم من قوتها . اننا نكون بعيدين عن الحقيقة اذا ما حاولنا أن نقول بأن شيلي تنتهك حقوق الانسان . ان أى تغيير في أى نظام سياسي من الملكية الى الجمهورية ، من الاستبداد الى الديمقراطية ، من الاستعمار الى الاستقلال قد صوب بالعرف والمواجهة . ويعلمنا التاريخ أن هناك ثمة تدفعه الشعوب في ثوراتها .

هناك أمثلة مناظرة لما حدث في شيلي حيث تحدث ثورات تؤدي الى تغيير كامل في الاتجاه ، وفي هذه الأمثلة تم احترام حقوق الانسان بل حقوق الانسان بالنسبة للأجانب الذين جاءوا يتدخلون في شؤوننا الداخلية .

أود أن أقول أن الثورة في شيلي ، كما هو الحال بالنسبة للثورات المختلفة كانت طريقا صعبا . ولكن قبل هذه الثورة كان هناك حقد يقسم بين الشيليين : كانت هناك اغتيلات ، وقد أثبتت الحوادث أن آلاف وآلاف الجرائم قد حدثت في شيلي بل لقد بلغت ماعتي جريمة خلال عامين . وأصبح العنف السياسي وسيلة . كما كانت هناك أشكال من تدمير الحياة الأسرية والتعليم والعمل المنتج والاقتصاد الاجتماعي والروح المعنوية للمواطنين من جانب الحكومة التي لم تكن أعمالها تتفق مع الدستور .

ولذلك فان الشعب الشيلي قد بدأ المعارضة . وأوقف العمال والطلبة أعمالهم وطلبوا من الحكومة أن تستقيل . وتجمهرت السيدات في الشوارع يطلبين من الحكومة أن تتخلى عن الحكم ، كما تظاهر التلاميذ في المدارس والشوارع . وبدأت الحرب الأهلية تنتشر في شيلي وسادت أعمال العنف ومظاهر المقاومة المسلحة . لقد حدث أن دخلت آلاف من الاسلحة الى البلاد بصورة غير قانونية .

وفي اطار ذلك فان القوات المسلحة كانت ترى وتلاحظ كيف أن السوفيت يسلمون المخربين ، ويدربونهم ويعدون بشكل ايجابي لاحداث انقلاب يثبت أقدام حكومة سوفيتية الولاء ، ويهدم الاستقلال الوطني . ان المحكمة العليا - مثلها مثل أجهزة حكومية أخرى - قد شجبت هذا الموقف ، وتمثل ذلك

في رسالة معروفة لدى هذه الجمعية خلال دورتها ( ٢٨ - ) . ان مجلس النواب في ٢٢ آب / أغسطس ١٩٧٣ قد منع تلك الحكومة بعدم دستورتيتها وذكر أوجه الاخلال التي تمارسها . ولا أريد أن أقرأ عليكم ذلك ولكني أكتفي بالقول أن مثل هذا الانتهاك لحرية الجامعات وحرية التدريس

وحرية الاجتماع والإعتقال غير القانوني للأشخاص لأسباب سياسية انما يمثل صورا للتصرفات التعسفية من جانب حكومة غير دستورية . كما أن هناك أمثلة أخرى تتمثل في انكار حقوق العمال والنقابات ، وانتهاك الضمان الدستوري لحق مفادرة البلاد ، وايواء الجماعات المخربة والمسلحة . ومن هنا فان مجلس النواب في بيانه قد طلب من القوات المسلحة أن تضع حدا لكافة هذه المواقف التي تعد خرقا للدستور والقانون .

هناك أيضا بيانات قد صدرت عن كليات الطب والفيزياء مطالبة في النهاية أن يستقيل الليندى من رئاسة الجمهورية .

وهناك مجموعة أخرى قدمت بيانا وقع عليه أطباء الاسنان ورجال البنوك والمحامون والادباء والصحفيون في ٢ أيلول /سبتمبر طالبوا فيه تدخل الأمم المتحدة كي تضمن الحقوق الاساسية والقيم للجميع من أجل التمتع الكامل بالديموقراطية في شيلي وممارستها .

ان كافة الوفود تعرف أنه بداية أيلول /سبتمبر ١٩٧٣ فان شيلي كانت قد شلت تماما ، لم يكن هناك طعام ، وكان كل شيء تحت يد المتناهرين . ان القوات المسلحة استجابة لبيان النقابات العمالية ومجلس النواب والجماهير اتخذت قرارا تاريخيا في ١١ أيلول /سبتمبر . لقد كان ذلك حقا مشروعا دائما في التاريخ أن يكافح كل شعب لاستقلاله ولحرية . ولكن ارادت القوات المسلحة أن تتجنب أى عنف يمكن أن يحدث بسبب حالة الحقد في البلاد . ولذلك فان احدى التدابير الأولى تمثلت في منع الناس من الخروج الى الشوارع تجنباً لأية أعمال انتقامية ضد من كانوا في الحكم السابق . ولذلك فقد طلب من الجميع أن يذهبوا الى الكنائس بأسلحتهم ، وقد جمعت آلاف ممن الأسلحة بهذه الطريقة .

ان آلاف من الاجانب قد جاءوا الى بلدنا بعد أن تولت الحكومة السابقة الحكم وكلهم كانوا مخربين اختاروا شيلي مركزا لأنشطتهم ، وينتمي معظمهم الى حركات ارهابية أو حركات متطرفة في بعض دول أمريكا اللاتينية . كمثل هؤلاء قد تركو بلادى تحت اشراف المفوض السامي للاجئين الذى اعترف بعد أن أنهى عمله في شيلي بأن الحكومة الشيلية قد تعاونت معه تماما . وأكثر من ٨ آلاف قد انتقلوا الى السفارات الأجنبية . وقد تم السماح لأولئك الذين لا تطالب بهم قوى العدالة بمغادرة البلاد في سلام وأمن الى بلاد لم يكن بيننا وبينها اتفاقية حول حق اللجوء ، أما أولئك الذين تم احتجازهم بسبب حالة الطوارئ التي كانت سارية آنذاك فيقل عددهم في الوقت الحاضر عن ألف شخص . ومنذ البداية كنا على استعداد لاستقبال مراقبين من كل أنحاء العالم ، لأنفسنا نعتقد أن تلك هي الطريقة لتقاليد شعب شيلي المحب للحرية .

ولو لم نفعل ذلك فانه يمكن أن يصبح حجة اضافية لأعداء شيلي ، ويكون ضد طبيعة شيلي . لقد اعترفنا بما لا يمكن أن يعترف به بلد آخر : أن تقوم لجنة دولية بزيارة السجون للقاء كافة

أنواع المعتقلين ، ولقد ذكر معظمهم - كما هو متوقع - أن اعتقالهم غير عادل ، وأنهم يعاملون معاملة سيئة من جانب السلطات المعنية بمراكز الاعتقال هذه . لقد كنا على استعداد لأن نبحث ونستجيب لأيّة حالات ايجابية ، وسوف نقدم اجابتنا الى لجنة حقوق الانسان في الوقت المناسب كي نوضح أننا نحترم الالتزامات الأخلاقية لبلدنا . ونحن لا نشك في أن كل الذين يحبون الحقيقة يعتبرون أن ما نفعله انما هو وفاء لالتزاماتنا ، وهذا في نظرنا أهم من أية أصوات قد يتم الادلاء بها لأسباب بعيدة عن قضية العدالة .

ان الأمم المتحدة لا ينبغي لها أن تخدم الأهداف العدوانية للاتحاد السوفياتي ضد شيلي . ان الشيوعية السوفياتية تشن هذه الحملة بمساعدة نظم الحكم العميلة لها ضد النظام في شيلي وضد الحكومات الديمقراطية الضعيفة التي تريد أن تستفيد من معاونة الحكومة السوفياتية في اخضاع شعوبها ، وهم يستغلون الأهداف الدولية ويخدمون أغراض الدعاية التي تستخدم نفس اللغة في مختلف أنحاء العالم . ان الحملة كان لها أهداف متعددة لا صلة لأى منها بحقوق الانسان ، وانما هي تتصل بالأهداف العسكرية وترتبط بمصالح الاستعمار الجديد للشيوعية السوفياتية . وقد فشلت هذه الأهداف في شيلي . ان استراتيجية مخططة تخطيطا جيدا قد فشلت ، كانت هذه الاستراتيجية تهدف الى ادخال التكتيكات الشيوعية عن طريق حضان طرواده جديد . لقد كان ذلك قناعا مؤقتا سقط عن وجه الشيوعية السوفياتية .

ان الأساليب المتبعة كانت بالغة الخطورة بحيث تركت البلاد بغير احتياطات وبغير غذاء ودون أى تنمية ، فضلا عن عدم سداد ديونها ، ولقد زاد التضخم عن ألف في المائة خلال العمام الأخير لحكم ذلك النظام .

ان الاتحاد السوفياتي لم يساعد الاقتصاد الشيلي ، ولم يقوم بالوفاء بالتزاماته من المتطلبات الغذائية التي عجز الشيليون عن مواجهتها . ويستطيع العالم أن يشهد أنه لا توجد صداقة سوفياتية ولكن هناك امبريالية للسوفيات .

ليست هناك أية مساعدة ، ولكن هناك استعمار جديد من جانب الاتحاد السوفياتي وليس هناك أى تعاون ولكن هناك تدخل من جانب الاتحاد السوفياتي . ليست هناك علاقات ودية ولكن هناك تخريب وجاسوسية .



ان التدخل السوفياتي في شيلي ليس حالة مفردة أو منعزلة بل لقد كانت سياسة مستمرة ودائمة .

منذ أن قامت الأمم المتحدة ، فان السوفيات قد جاءوا الى هنا بحملاتهم الزائفة من أجل السلام ، ولكن أكثر من ٥٣ عميلا سوفيتيا طردوا من ٥٧ دولة بسبب التجسس أو القيام بأنشطة تخريبية .

ولكل ما سبق فاني أذكر التدخل الذي قامت به الاحزاب الشيوعية التي يوجهها الاتحاد السوفياتي في مناطق مختلفة من العالم .

ان هذا التدخل يعتبر تهديدا حقيقيا . ان تجربة شيلي المريرة لا بد أن تدرس من جانب الحكومات المختلفة هنا ، وذلك بدلا من اعطاء نوايا السيطرة هذه فرصة للنجاح . ان الدول الديمقراطية تفتح بلادها لتلقي التكنولوجيا والاغذية ومن خلال ذلك حاول الاتحاد السوفياتي أن يحطم تلك البلدان من داخلها . ان هناك تجاهلا لحقيقة أن أفكار لينين وراء كل تلك الجهود التي يقوم بها الاتحاد السوفياتي .

ان البلدان النامية لم تفهم جيدا أن الاتحاد السوفياتي لم ولن يكون بلدا يؤيدها حقيقة للدفاع عن مصالحها . وهم يتصرفون كرأسماليين اذا كان ذلك في صالحهم . وربما تكون قد لاحظنا أنه عند النظر في مسألة تعديل المعثاق أو قانون البحار فان الاتحاد السوفياتي يقف الى جانب الدول الرأسمالية عندما يجد أن ذلك في صالحه .

وهكذا فانه بالنسبة للدول النامية ، هناك احتمالان ، أن تكون هذه الدول مستقلة أو أن تعتمد على الاتحاد السوفياتي .

ان النظام السابق في شيلي ، والذي كان يقوم على اساس الشيوعية السوفيتية ان يعتمد على الاتحاد السوفياتي ، وقد أدى ذلك الى فشل مزدوج ، فشل اقتصادي بسبب الاعتماد على الاتحاد السوفياتي وفشل سياسي واجتماعي بسبب تحطيم السيادة الوطنية والحرية . ولو أن الدول النامية مضت في طريقها بغير الاتحاد السوفياتي فانها تستطيع أن تحمي استقلالها وحريةها . وسوف تستطيع أن تلجأ الى حلول خاصة بها لحسم المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية .

ان شيلي التي سرت بتجربة مريرة ، تجربة الدولة التابعة، وهي تجربة وصلت الى ذروة أزمة عميقة ، لتتخذ اليوم موقفا وطنيا ولا بد أن تعيد بناء وحدتها ، وتضمن العدالة الاجتماعية فيها وهي على استعداد لكي تؤيد كل الشعوب المناضلة من أجل الحرية والتنمية ، وأن تؤيد أن تكون هنالك معالم جديدة لعالم الغد .

ان التحرر الوطني وظهور روح التقدم والابداع في شيلي ، جعل من أفقر المستعمرات الأسبانية دولة بارزة في أمريكا اللاتينية . ان إعادة بناء اقتصادنا ورفاهية شعبنا سوف تجعل من الممكن بالنسبة لنا أن نواصل دورنا كطليعة تناضل من أجل خدمة الدول النامية .

ان كل النظام الاستعمارية والرأسمالية القديمة قد انتهت . كذلك فان الشيوعيين لم يقدروا أي جديد أو أي تقدم في هذا الصدد . لقد كان شيئا جديدا في العهد الفيكتوري أن يتم اختراع القاطرة البخارية ، ولكن هذه الفكرة أصبحت قديمة لانها خلوة الى الخلف ومن هنا لا يمكن أن تفرض الا عن طريق القمع والعنف .

ان شيلي تنازل من أجل بناء عالم جديد تجد فيه القيم الروحية والأدبية والثقافية المناسبة لكل دولة مكانها السليم . اننا نصل من أجل عالم يمكن أن ينتهي منه النفاق وتستطيع الشعوب أن تعمل في حرية وأن تفكر في حرية . ان هذه هي المهمة التي تقترح شيلي تحقيقها . ومن هنا ، فان بلادى ان تشجعها روح الوحدة بين شعبها ، ترفض اليوم هذا القرار الذى يتسم بالنفاق ، وتكرر رفضها قبول أى تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية أو الخارجية . لعلكم تتفون تماما ، كما يثق شعبنا ، أن شيلي تعرف كيف تدافع عن حريتها وسيادتها واستقلالها ضد أى محاولة للتدخل من الخارج في شؤونها .

الرئيسي : ( الكلمة بالفرنسية ) : سوف نبحث الجزء الأول من تقرير اللجنة الثالثة المتعلق بالبند ١٢ والذي يتناول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي يذأهر في الوثيقة ( A/9829 ) والآن سوف أطلب ممن يريدون شرح تصويتهم حول المشروعات التي أقرتها اللجنة الثالثة أن يتفضلوا بذلك .

ان الممثلين الذين أعربوا عن رغبتهم في الحديث بعد التصويت سوف تتاح لهم الفرصة لأن يفعلوا ذلك بعد اقرار كل المشروعات .

السيد عثمان ( مصر ) : ان وفد مصر يود شرح تصويته على مشروع قرار محدد ، وهو اقرار المقدم من اللجنة الثالثة والوارد تحت رقم ٣ في الصفحة ١٩ من النسخة الانجليزية من المستند رقم ( A/9829 ) والخاص بالمساعدة والتعاون بشأن المفقودين والقتلى في المنازعات المسلحة . ان وفد مصر ان سيصوت لصالح التوصية المعروضة من اللجنة الثالثة في هذا الشأن ، يود بهذه المناسبة أن يسجل في محضر هذه الجلسة ما يلي :

أولا ، ان تصويت مصر لصالح هذه التوصية ينبع من ادراكها العميق بأهمية احترام النواحي الانسانية في كل الظروف .

ثانيا ، الا أن ذلك يجب أن يرتبط بمفهوم واضح وموقف ثابت لا يمكن التنازل عنه ، وهو مبدأ تكامل اتفاقيات جنيف كافة ، والالتزام بتنفيذها جميعا .

ثالثا ، ان موقف أى دولة من رفض تنفيذ أى اتفاقية من اتفاقيات جنيف ، أو الاتفاقيات المرتبطة ، موقف يجب تسجيل احتجاجنا عليه وعدم قبوله ، خاصة في ضوء القرارات الواضحة والمحددة التي أصدرتها الجمعية العامة بالاجماع .

رابعا ، أنه لا يمكن لدولة أن تأخذ من الاتفاقيات ما تراه مناسبا ومتفقا لتحقيق مصالحها الخاصة في الوقت التي تعطي فيه نفسها من الالتزام المترتب على تنفيذ هذه الاتفاقيات . ان مصر تؤكد رفضها لمثل هذا المفهوم ، وترى في ذلك تناقضا تاما مع كل مبادئ القانون الدولي والاعتبارات الانسانية التي تقوم عليها هذه التوصية . وفي ضوء كل هذا ستكون نظرة مصر الى هذه التوصية التي سوف تصدرها الجمعية العامة اليوم .

السيد سميد (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدى يود أن يعرب عن موقفه حول مشروع القرار ٢ فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان في شيلي . ان هذا القرار ان يتصل بالحقوق الأساسية للانسان في شيلي ، انما يستجيب للموقف القائم في ذلك البلد . ذلك الموقف الذى يمثل في الخرق الصاخ الوحشي للحقوق الأساسية للانسان وحرية الأساسية وذلك من جانب الطغمة العسكرية الحاكمة في شيلي . ان استمرار هذا الخرق لحقوق الانسان في شيلي ، قد أكدت عدة حقائق ، أثبتت في اللجنة الثالثة . أود أن أذكر أيضا البيانات التي صدرت عن اللجنة الدولية للقانونيين ، وتقوم على أساس تقدير الموقف المزعج الحالي هناك .

ان عدد الدول التي اشتركت في تقديم مشروع هذا القرار والتوزيع الجغرافي لتلك الدول ، والموافقة عليه من جانب الغالبية العظمى في اللجنة الثالثة ، انما يبين أن مشروع القرار في صورته الحالية يمثل الجهود الموحدة لدول ذات نظم اجتماعية مختلفة ، وليس ذلك نتيجة لجهود دولة معينة أو نتيجة لجهود الدول الاشتراكية كما تحاول الطغمة العسكرية أن تقول لنا هنا . ولسوء الحظ فقد استمعنا الى بيان من مثل الطغمة ، ولم يكن ذلك بيانا في الواقع ولكنه كان شيئا ضد الاتحاد السوفياتي . ان وفد الطغمة العسكرية يتبع نفس التكتيك القذر ويهاجم الدول الاشتراكية . ان لدينا تجاربنا في هذا الصدد ، وذلك منذ أيام المانيا النازية وليس من الضروري أن نتناول هذه التجربة الآن . ان وفدى مثل وفود الدول الاشتراكية قد قدم الاجابة سواء داخل هذه الجمعية العامة أو في اللجان . ولذلك فان وفدى لا يمتدح أنه من الضروري أن نكرر ما قيل سلفا ، ان ذلك الوفد الذى يمثل الطغمة العسكرية في شيلي يستمر في بياناته الاستفزازية ، والذى أبان عن عدم احترامه لكرامة هذه المنظمة .

كما ذكرت ، فان مشروع القرار يمثل الجهود الموحدة لدول ذات نظم اجتماعية مختلفة ، وهذه الجهود انما تستهدف ايقاف الخرق الفاضح لحقوق الانسان في شيلي ، ولتحرير آلاف الأبرياء الذين سجنتمهم الطغمة الحاكمة ، بما في ذلك أعضاء الحكومة السابقة وممثلين للحياة الشيلية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ان شعبنا وحكومتنا تريد تحرير كل المسجونين وسكرتيرى الحزب الشيوعي ووزير خارجية شيلي الذى كان عضوا بارزا في الأمم المتحدة ، قد خرقت حرمة . ان منظمة الأمم المتحدة لا ينبغي أن تظل سلبية أمام هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان

الرئيسية في شيلي ، وينبغي أن تستجيب بصورة ايجابية ، وفقا لمبادئ الميثاق لخدمة الديمقراطية في العالم كله ، ومتطلبات حكومات الدول الأعضاء من خلال المنظمات الدولية والقومية ، وأن تتخذ بصورة عاجلة التدابير الكفيلة باستعادة حقوق الانسان في شيلي .

وهذا هو السبب الذي من أجله أعربت تشيكوسلوفاكيا عن تأييدها الكامل لمشروع القرار الذي تم اقراره بشأن موقف شيلي في اللجنة الثالثة ، فضلا عن مشروع القرار الخاص بحرية وسيادة حكومة شيلي الذي أقرته اللجنة الثانية . واسمحوا لي أن أعرب ، ليس عن ايماننا فقط بمنظمة الأمم المتحدة واتخاذها قرارا بالنسبة لنا ، وانما أيضا في أنها لن تألوا جهدا نحو التنفيذ الكامل للقرارين اللذين ذكرتهما من قبل . واننا نعطي تأييدنا لكافة التدابير للمهدف الذي سوف تتخذونه باسيادة الرئيس بالتعاون مع دكتور فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة .

السيد كوفمان (هولندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدي تمكن من تأييد كلا القرارين المطروحين الآن أمام الجمعية العامة ، وان وفدي ليثلج صدره أنه في مشروع القرار الأول ، بعد اعادة تأكيد القرار رقم ٣٠٥٩ (د-٢٨) الذي ينص على رفض التعذيب والمعاملة السيئة والمهينة للانسان ، فقد قررت الجمعية هذا العام محاولة دعم القواعد والخطوط المرشدة التي ينبغي أن تحكم تصرفات كل شخص يمارس السلطة على الأفراد المحتجزين ، ووفدي يأمل في هذا الشأن أن تتخذ خطوة أولى فعالة لتوفير العلاج ولدعم حماية أولئك الأفراد سيئي الحظ الذين يقعون ضحايا لهذه الأساليب السيئة .

ان مشروع القرار هذا لا يمكن أن يكون الا خطوة أولى ، لأن العلاقة بين الفرد الذي هو الضحية وبين السلطة التي تلجأ الى التعذيب كأسلوب دائم للدولة ، تعتبر علاقة غير متكافئة . فمن ناحية نحاول الآن أن نشرع في دعم المعايير التي يمكن أن تعطي الضحية شيئا من الحماية ، ومن ناحية أخرى فاننا ينبغي أن نحاول أن نزيد من ايضاح ان التعذيب كأسلوب لا يمكن اللجوء اليه . ان المادة الخامسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنطبق على الجميع وليست لها أي حدود ، وبالتالي فانها تنطبق على كافة أولئك الذين تحدّد اقامتهم أو حركتهم لأسباب جنائية أو سياسية أو طبية أو غيرها من الأسباب .

ان مشروع القرار الأخير ، لأنه موجه للموقف في الجنوب الأفريقي ، كان أكثر تحديدا ، فان  
وفدى يمكن أن يؤيد هذا المشروع من حيث المبدأ أى لمحاولته حماية حقوق الانسان والحريات .  
الأساسية للجميع ، وهدفه الأساسي هو دعم احترام حقوق شعوب جنوب افريقيا بصفة خاصة .

غير أننا لا يمكن أن نؤيد الفقرة العاملة ( ٥ ) من منطوق هذا القرار ، لأن الإشارة الى حلف الأطلنطي غير مقبولة من وفدى ، ان ليس هناك أية علاقة بين حلف الأطلنطي والحكومة العنصرية في جنوب افريقيا . اننا نرفض هذا التعبير .

ان مشروع القرار الثاني يرتبط بالحفاظ على حقوق الانسان في شيلي ، وهو بالتالي يتعلق باحدى الدول الأعضاء في منظماتنا ، وخلال السنوات السابقة نجد أن بعض الأجهزة والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة قد أعربت عن قلقها بشأن حماية حقوق الانسان في ذلك البلد . وبالتالي فان الدول الأعضاء والمنظمات - في ممارسة الأولويات التي تمارسها - فقد اعتمدت على المعلومات من المصادر الخاصة ، وبهذا فانها لم تتبع الأسلوب الذى تم اقراره في هذا الشأن بالقرار رقم ١٥٠٣ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، والأسلوب الذى ينبغي أن تتبعه مختلف أجهزة الأمم المتحدة في التعامل مع المكاتبات الخاصة بالانتهاك الصارخ لحقوق الانسان التي تقدم الى المنظمة مباشرة من جانب الأفراد والجماعات . غير أننا نحاول أن نكون حذرين بأن في ألا نطلق حكما مسبقا على القضية . ان وفدى يحاول اليوم أن يفرض هذا الأسلوب ، ولهذا فانه يعرب عن القلق نتيجة لبعض التقارير التي تطلب من سلطات شيلي أن تحترم بالكامل مبادئ الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، كما أننا نؤيد توصية اللجنة الفرعية بشأن القضاء على التمييز العنصرى . حقا اننا نرحب بهذه الدراسة ، كما أن استعداد السلطات الشيلية في أن تتعاون مع الجميع ، يكفل لنا أن اللجنة سوف تحصل على وجهة نظر سليمة عن الحياة في شيلي

ان القرار يكفل لكم أيضا ، سيادة الرئيس وللسيد الأمين العام ، المساعدة بأى أسلوب ترونه سليما في اطار حقوق الانسان والحقوق الأساسية . وبهذا فان الجمعية تلقي عينا كبيرا عليكم وعلى السيد الأمين العام ، ويحدونا التأكيد بأنه من خبرتكم خلال السنوات وأنتم ياسيادة الأمين العام سوف تتمكنون من التوصل الى الأساليب السليمة لحماية حقوق الانسان ، والحريات الأساسية في شيلي .

وعند عرض مشروع القرار الى الجمعية العامة ، فان وفد هولندا يحدوه الأمل في أن نهتم باقرار هذه الحريات الأساسية ، وأن نكفل هذه الحريات الأساسية طبقا للاعلان العالمى لحقوق الانسان . ولقد صوت وفدى مؤيدا لمشروع هذا القرار . وأما مشروع القرار الرابع فيتناول المساعدات



والتعاون للأشخاص الذين لا يقومون بالعمل في هذا الشأن ، ونعتبر أن هذا من الأعمال الأساسية لمنظمتنا .

واننا نحاول التعاون من أجل حل المشاكل الانسانية . ان القرار يركز انتباهنا على مشكلة خاصة ولكن حقيقة ان هذه المشكلة خاصة لا يمنعنا من أن نتناولها . وفي النهاية فان مشروع القرار الخاص بتحسين التمتع بالحقوق الانسانية والحريات الأساسية ، فان هذا القرار يكفل للجمعية العامة في دورتها الثلاثين أن تتناول هذا البند ، ويمكن أن تتلمس أيضا الأساليب البديلة داخل نظام الأمم المتحدة لتحسين الحقوق الانسانية والحريات الأساسية . ان المشروع ، طالما أنه يتناول جوهر الموضوع ، فانه سوف يسهل عملية اقرار الحقوق الأساسية . ولهذا فان وفدى يؤيد مشروع هذا القرار .

الآنسة ديارومي ( النيجر ) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفدى يود — بعد ان نكم بالطبع — أن يفسر لماذا صوتنا على القرار رقم (A/C.3/L.2110) الخاص بالتعاون والبحث عن الأشخاص الذين فقدوا أثناء القتال .

ان وفدى لا يستطيع أن يعارض أى قرار يتعلق بمثل هذا الموضوع الحيوى ، ألا وهو البحث عن الأشخاص الذين فقدوا أثناء القتال . وان وفدى لا يستطيع أن يعارض أى قرار يستشهد باتفاقيات جنيف التي اشتركت النيجر في التوقيع عليها . واننا ندرك تماما الأهمية البالغة الكامنة في رفع الشكوك التي تخيم على أم أو أب أو أخ أو أخت بالنسبة لمصير الشخص المفقود . ومع ذلك فان وفدى يود أن يفسر الابهام والتفسير الخاطيء الذى قد ينجم عن قراءة السطور الأولى من الفقرة الثانية من الجزء العامل من القرار . وأقول هنا " يطلب من الأطراف في النزاع المسلح ، أيا كانت طبيعته أو مكان النزاع . . . . "

وفي التصريح الذى ألقى من فوق هذا المنبر منذ عدة أسابيع ، قال وزير الخارجية والتعاون في النيجر أن النيجر دولة ليس لها أعداء ، وهي دولة سلام . فاننا كنت أؤكد هنا الفقرة الثانية من القرار المعني فذلك حتى أوضح أنه كثيرا ما تُفرض الخلافات ، وتفرضها بعض القوى الكبرى ، وتؤدى بمقتضى الطابع الانساني الى مطالبات غير مناسبة . ومن ثم فان وفدى يود أن يوضح هنا أن تصويته لن ينال من التنديد الصارم الذى أعربنا عنه في مجالات أخرى بشأن التدخلات والاعتداءات الامبريالية .

السيدة وارزازی (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفدى يود أن يفسر مرة أخرى موقفه ، بما اننا سوف نصوت الآن على القرار الذى يتعلق بانتهاك حقوق الانسان في شيلي .

نظرا لأهمية مشروع القرار الذى قدم لنا ، ومع الأخذ في الاعتبار الجوالذى ولدت فيه هذه الوثيقة ، فان وفدى يتمنى مرة أخرى أن يؤكد موقفه بمناسبة هذا التصويت الذى يجب أن يتم مع دراية تامة بالأسباب .

وكما سبق أن قلت في اللجنة الثالثة ، فان مشروع القرار يضم - وذلك للمرة الأولى - عنصرا يجب أن يطبق على كل الدول في حالة وقوع انتهاكات جماعية لحقوق الانسان . وان هذا العنصر الجديد وارد في الفقرتين ٥ ، ٦ من مشروع القرار . وفي الواقع نجد أن الجمعية العامة حين تصوت على هذه الفقرات ، فانما تعطي لنفسها الحق في معالجة انتهاك حقوق الانسان التي تقع ضد شعب دولة من الدول .

واننا حين ننظر الى هذه الانتهاكات ، فان الجمعية العامة سوف تتمكن من الاشتراك بطريقة ما في اعادة الحقوق والحريات الأساسية في تشيلي اليوم ، وربما غدا في دولة أخرى . هذا اذا ما علمت الجمعية العامة بأمانة تامة وتجاهلت المعيار المعروف ألا وهو وجود ثقلين معينين . ان الوفد المغربي سوف يؤيد هاتين الفقرتين تأييدا كاملا ، خاصة وأنها تدخلان عنصرا جديدا في قرارات الأمم المتحدة . ولكن الوفد المغربي يود أن يقول أن التصويت الايجابي الذي سوف يقدمه لمشروع هذا القرار يرجع لأسباب انسانية بحتة ، وبالتالي فان الوفد المغربي يعتقد أن وضع شيلي لا يجب بأى حال من الأحوال أن يكون وضعا منفردا في الأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف تصوت الجمعية العامة الآن على مشروعات القرارات الخمس التي أوصت بها اللجنة الثالثة في الفقرة ( ٣٦ ) من الوثيقة A/9829 . مشروع القرار الأول المعنون : " رفض تعذيب وضروب المعاملة اللاانسانية الأخرى التي تحط من كرامة الانسان التي يعاني منها المعتقلون والأسرى " . واني أود أن ألفت أنظار الجمعية الى التصحيح الوارد في الوثيقة A/9829 التصحيح ( ١ ) .

اعتمد مشروع القرار ( ١ ) بأغلبية ١٢٥ صوتا ضد لا شيء وامتناع واحد عن التصويت .

[ قرار ٣٢١٨ ( ٥ - ٢٩ ) ]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة سوف تصوت على مشروع القرار ( ٢ ) المعنون " حماية حقوق الانسان في شيلي " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .  
أجرى تصويت مسجل :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، أفغانستان ، جمهورية المانيا الاتحادية ، الامارات العربية المتحدة ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية

الديموقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، داهومي ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سوريا ، السويد ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، مدغشقر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديموقراطية ، يوغسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الارجننتين ، اوروغواي ، باراغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، شيلي ، غواتيمالا ، نيكاراغوا .

المتنعون عن التصويت : اثيوبيا ، الاردن ، اسبانيا ، اسرائيل ، اكوادور ، اندونيسيا ، اوغندا ، بربادوس ، تايلند ، توغو ، زائير ، السلفادور ، سنغافورة ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، كوستاريكا ، لاوس ، لبنان ، ملاوي ، ماليزيا ، مصر ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار (٢) بأغلبية ٩٠ صوتا ضد ٨ أصوات وامتناع ٢٦ عن التصويت .

[ قرار ٣٢١٩ (٥-٢٩) ]

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : سوف تصوت الجمعية العامة الآن على مشروع القرار (٣) المعنون " التعاون والمساعدات في البحث عن المفقودين أو الذين قتلوا ابان الاشتباكات المسلحة". اعتمد مشروع القرار (٣) بأغلبية ٩٥ صوتا ضد لا شيء وامتناع ٣٢ عن التصويت .

[ قرار ٣٢٢٠ (٥-٢٩) ]

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة سوف تصوّت الآن على مشروع القرار (٤)

المعنون : "كيفية تحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان وبالحرريات الأساسية".

• هل أعتبر ان الجمعية العامة توافق على القرار (٤) .

• اذا لم يكن هناك اعتراضات ، فقد تقرر الأمر .

• اعتمد مشروع القرار (٤) .

قــــــــرار ٣٢٢١ ( ٥ - ٢٩ )

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة سوف تصوّت الآن على مشروع القرار (٥)

المعنون : "حقوق الانسان والحرريات الأساسية" .

طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة (٥) . هل هناك اعتراض على هذا الطلب ؟

• بما أنه لا يوجد اعتراضات ، فسوف نصوّت أولا على الفقرة (٥) .

اعتمدت الفقرة (٥) بأغلبية ٩٤ صوتا ضد ١ أصوات وامتناع ٢٥ عن التصويت

الرئيس : ( الكلمة بالفرنسية ) : سوف نصوّت الآن على مشروع القرار ( ه ) ككل .  
اعتمد مشروع القرار ( ه ) ككل بأغلبية ٩١ صوتاً ضد لا شيء وامتناع ١٠ عن التصويت .  
( قرار ٣٢٢٢ ( ٥ ) - ٢٩ ) .

الرئيس : ( الكلمة بالفرنسية ) : هناك عدد من المتحدثين الذين طلبوا تفسير تصويتهم بعد عملية التصويت . وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية .  
الآنسة فولمار ( ألمانيا الاتحادية ) ( الكلمة بالانجليزية ) : ان وفدي يؤيد أن يفسر تصويته على القرار ( ه ) الوارد في الوثيقة قيد البحث رقم A/9829 بشأن " حقوق الانسان والحريّات الأساسية " . ان تفسيرنا للتصويت على هذا القرار في اللجنة الثالثة لم يظهر بصورة سليمة فسي المحاضر التحليلية للجنة ، وكما قلنا في اللجنة الثالثة فان وفدي يوافق مع الاتجاه العام للقرار رقم ( ه ) . ان اتجاهنا العام فيما يتعلق بالموقف في افريقيا الجنوبية ورفضنا لسياسة الفصل العنصرى هناك قد تم التعبير عنها تكراراً في اللجنة الثالثة وخاصة فان وفدي قد أشار الى أن جمهورية ألمانيا الاتحادية تحترم الحظر ضد روديسيا ولا تقدم أية أسلحة الى جنوبي افريقيا .

وفيما يتعلق بالفقرة الخامسة من القرار الذي تم اقراره الآن والاشارة الى منظمة حلف الأطلنطي فاننا نود أن نؤكد أن منظمة حلف شمال الأطلنطي قد أسست لانقاذ الدول الأعضاء من العدوان ، وأن تكفل تمتع هذه الدول بحقوق الانسان . واليوم نجد أن هذه المنظمة قد أصبحت أحد الأعمدة الأساسية لسياسة الانفراج الدولي ، ويمكن أن تقوم عليها سياسة الوفاق ، وهي تحالف للأغراض الدفاعية فقط وتقتصر على منظمة شمال الأطلنطي الجغرافية . وفيما يتعلق بالنقد نجد أن الفقرة الخامسة من منطوق القرار تحاول أن تشير الى بعض الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي لايبيدولنا منطوقاً ولايبيدوله أي مكان ، فان حلف الأطلنطي ليس له أي ارتباط بالمشكلات التي تناولها مشروع القرار رقم ٥ .

وفي ضوء ذلك فاننا قد صوتنا ضد الفقرة الخامسة وامتنعنا عن التصويت على القرار ككل .

السيد شوفيل ( الولايات المتحدة الأمريكية ) ( الكلمة بالانجليزية ) : ان وفد بلادي يود أن يعرب بل ويرحب بالمبادرة التي اتخذتها المملكة المتحدة في اقتراح القرار الخاص بالتمتع الفعال بحقوق الانسان والحريات الأساسية . ورغم المنجزات التي حققتها أجهزة الأمم المتحدة المسؤولة عن حقوق الانسان فاننا نعتقد بأن الأمم المتحدة يمكنها بل وينبغي أن تكون أكثر

فعالية في هذا المجال . ان القرار الذي تم اقراره الآن يعتبر خطوة هامة نحو هدف تحسين أجهزة حماية حقوق الانسان . ونأمل في أن كافة الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية سوف تستجيب الى هذا القرار ، وأن تبحث بجدية أفكار تحسين هذا الجهاز . ان وفدي يأمل أيضا أن التعاون والجهد المبذول من كافة الدول الأعضاء سوف يكون بناءً في هذا الموضوع الهام في اللجنة الثالثة للجمعية العامة .

السيد سافرونشوك ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) :

ان الجمعية العامة قد وافقت اليوم على سلسلة من القرارات الخاصة بحقوق الانسان التي قدمتها لها اللجنة الثالثة . وان وفد الاتحاد السوفياتي يعتقد أن لهذه القرارات أهمية بالغة بالنسبة لاحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية . وبصفة خاصة فهذه القرارات تتعلق بشعوب افريقيا وبحقها في الاستقلال وفي التحرر . ولا شك أن القرار الخاص بحقوق الانسان في تشيلي له أهمية بالغة حيث يجب أن نمنع المعاملات اللاانسانية والتعذيب . واننا نعرب عن اغتباطنا بالنتائج التي حققتها لجنة حقوق الانسان .

وان الوفد السوفياتي يشعر بسعادة بالغة ان أنه تمت الموافقة على القرار الخاص بحماية حقوق الانسان في تشيلي . واننا ان كنا قد أظهرنا قلقنا البالغ للانتهاك المستمر والعنيف لحقوق الانسان في تشيلي فان الجمعية العامة قد أدانت هذه الجرائم التي ترتكبها الزمرة العسكرية الحاكمة في تشيلي . واننا نعتقد أن موافقة الجمعية العامة على هذا القرار قد جاء في الوقت المناسب ، وأملته الحاجة الملحة في وضع حد ونهاية لهذا الانتهاك العنيف والجماعي لحقوق الانسان في تشيلي وهذا العمل أمله ضرورة وضع حد لهذا النوع من الممارسات .

واننا نعتقد أن البنود التي وردت في مشروع هذا القرار هي أقل ما كان يجب على منظمة الأمم المتحدة أن تبذله في هذا المجال حتى تعيد حقوق الانسان في شيلي ، هذه الحقوق التي تنتهك بطريقة متوحشة من جانب الزمرة العسكرية الحاكمة . ويجب أن نلاحظ أن أعمال القمع التي تمارسها الزمرة الحاكمة في شيلي كانت السبب الأساسي والحاسم الذي دفعنا الى الموافقة على هذا القرار الذي نوضح ونبرز فيه استحالة الموافقة على مثل هذه الممارسات غير الانسانية .

ان قرار اعادة حقوق الانسان في شيلي قد تمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة ، هي تسعين صوتا . وقد وافقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على هذا القرار ووافقت عليه دول من شتى أنحاء العالم ، دول ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة .

ومنذ أكثر من عام فاننا نجد ان الزمرة العسكرية الحاكمة في شيلي ، بتأييد من الأوساط الامبريالية الخارجية ، قد ارتكبت جريمة وحشية . فقد اغتالت رئيس الدولة وهو رجل دولة وسياسي له أهميته ، وأعني به الرئيس سلفادور الليندي ، وقلبت نظام الحكم المتمثل في حكومة الوحدة الوطنية ، وأقامت الدكتاتورية العسكرية في الدولة . وقد قتل الآلاف من الأشخاص في شيلي ، وأعرضوا للتعذيب أو ألقوا بهم في غياهب السجون ، وفي معسكرات التعذيب ، وحرموا من كل حقوق الانسان الانسانية ، حتى أن بعضاً منهم قد اضطر الى الفرار من الدولة . ولكنني لا أريد أن أعيد هنا كل الآثام التي ارتكبت ضد الشعب الشيلي من جانب الحكومة العسكرية الشيلية .

ان هذه الجرائم لم تقل بل هي تتم بعنف وبوحشية لا مثيل لها ، ونحن لانجد دولة من دول العالم لم تشعر بالسخط تجاه هذه الجرائم التي ارتكبت في شيلي . وانني اعتقد أن الدولة الشيلية تعيش الآن داخل سجن كبير حيث تمارس أعمال التعذيب وتوجه ضد الديمقراطيةيين الوطنيين . ان الحكومة العسكرية قد سحقت الحقوق والحريات الأساسية التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وفي كل المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان .

ان الحكومة العسكرية في شيلي تواصل أعمالها بالرغم من سخط واحتجاج المجتمع الدولي ، وتتجاهل هذه الحكومة قرارات الأمم المتحدة ، وقرارات المحافل الدولية . ولان فان معسكرات الاعتقال والسجون تضم عشرات الآلاف من الديمقراطيةيين والوطنيين الذين يتعرضون للتعذيب



الاشتراكية السوفياتية )

وللقهر وأعمال العنف . فهناك سكرتير عام الحزب الشيوعي في شيلي ورئيس النقابات الشيلية — لويس كورفالان ، وبعض الوزراء السابقين وغيرهم من رجال السياسة التابعين لحزب الاتحاد الوطني ، حيث تتهدد حياتهم أقصى درجات الخطر .

واننا حين نتخذ هذا القرار فان الجمعية العامة تطالب باطلاق سراح كل هؤلاء — الديمقراطيةيين المعتقلين . اما فيما يتعلق بالرأى العام العالمي الذى أدان بشدة وبلا تردد أعمال الارهاب ، واللجوء الى استخدام القوة في شيلي فان الرأى العام هذا قد حصل على تأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة . ان الموافقة على هذا القرار تعدّ اظهارة للتضامن الدولي مع الشعب الشيلي . ان هذا القرار للمجتمع الدولي ككل يؤكد على اعادة حقوق وحرريات الانسان التي تستخف بها الحكومة العسكرية في شيلي . ان عملاء الحكومة العسكرية قد حاولوا اعاقبة أعمال الجمعية العامة ، وحاولوا عرقلتها عن ادانة الأعمال في شيلي ، لقد استخدموا كل مايمكن استخدامه من ألعيب في هذا المحفل ، ولكن الكذب والديماغوجية قد ظهرت من خلال أحاديثهم .

ان الأمر المهم كان بالنسبة لهم تحويل أنظار الرأى العام العالمي عن هذه الجرائم التي يرتكبونها باستمرار . ولكن وكما كنا نتوقع جميعا ، فان هذه الطريقة لم تنجح ولم تخدع أحدا . فان الجرائم وأعمال العنف التي ترتكب أيضا كانت قائمة طويلة حتى أن الجمعية العامة لم تتمكن الا من اتخاذ هذا القرار بادانة شيلي . ان هذا القرار يعتبر ادانة دولية صارمة وتحذيرا للحكومة العسكرية التي يتعين عليها أن تفهم أخيرا أنه ما من كذبة ، أو ما من طريقة سوف تجعلها تهرب من هذه الادانة . ان الرأى العام العالمي قد سبق له ادانة هذه الحكومة بطريقة عادلة وصارمة ، وأعتقد أنه قد آن الأوان لتنفيذ هذا القرار .

ان الجمعية العامة في هذا القرار قد طالبت السلطات الشيلية باحترام مبادئ حقوق الانسان احترامها كاملا ، وطالبتها باتخاذ كل الاجراءات اللازمة من أجل اعادة حقوق الانسان الأساسية وحرريات الانسان وبصفة خاصة حينما تهدد حرية الاشخاص . كما طالبت حكومة شيلي باطلاق سراح جميع المعتقلين الذين القي القبض عليهم بلاسبب أو لم يحاكموا أو ألقى القبض عليهم لأسباب سياسية ومنح الامكانية لهؤلاء الذين يرغبون في مفادرة البلاد .

الاشتراكية السوفياتية

والمهم الآن هو أن نحاول تنفيذ هذه القرارات في أسرع وقت ممكن .

ان الاتحاد السوفياتي كان دائما ضد وسوف يظل دائما ضد انتهاك حقوق الانسان في أى مكان في العالم، كما أنه يدين الجرائم التي ارتكبت نتيجة لسياسة الاستعمار والامبريالية والتمييز والفصل العنصرى . وان الاتحاد السوفياتي بالاضافة الى الدول الافريقية والدول الأخرى قد صوت لصالح قرار مجلس الأمن بشأن طرد جمهورية جنوب افريقيا من منظمة الأمم المتحدة .

أما فيما يتعلق بقرار اعادة حقوق الانسان في تشيلي ، فان الوفد السوفياتي يعتقد أنه من واجبه أن يلفت الأنظار الى الأنباء المشيرة للقلق بشأن وجود خطر على حياة الوطنيين والديمقراطيين والساسة في أوروغواى . ان مصير هؤلاء يسبب لنا قلقا بالغاً كما يسبب قلقاً بالغاً للرأى العام العالمي . ويطالب الوفد السوفياتي بوقف هذه الأعمال ، وباطلاق سراح سكرتير عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أوروغواى السيد رودني أريسمندى وهو من أكبر الأعضاء فـي مجلس النواب في أوروغواى سنا ، حيث أن حياته تواجه خطراً الآن .

وكما يدرك السادة الأعضاء في هذه القاعة فكل أولئك الذين اشتركوا في الجمعية العامة يعرفون أن مجموعة من الوفود منذ شهر قاموا من على هذه المنصة بتوجيه سؤال للسيد رئيس الجمعية العامة والسيد الأمين العام للأمم المتحدة ، تساءلوا بأنهم قد تضامنوا مع الارادة العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة وانهم ينبغي أن يصدروا طلبا بانهاء النظام الفاشي في شيلي وأن يطلق سراح الوطنيين والديمقراطيين فيها . وكتعبير عن رغبة الجمعية العامة وارانتها نجد ذلك واضحا في القرارين اللذين تم اصدارهما اليوم بشأن هذه المسألة . ان وفد الاتحاد السوفياتي يحدوه الأمل في أنه على أساس أحكام هذين القرارين فانكم كرئيس للجمعية العامة والسيد الأمين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم سوف تتخذان كافة التدابير الضرورية بشأن هذه المسألة المطحة .

السيد نووريتا ( بولندا ) ( الكلمة بالأسبانية ) : ان وفد بولندا يود أن يعرب عن ارتياحه بشأن اقرار الجمعية العامة للقرارات الانسانية الهامة التي قمنا باقرارها الآن وأود أن أؤكد الأهمية الكبرى الخاصة للقرار الذي أصدرته الجمعية العامة بشأن الدفاع عن الحقوق الانسانية في شيلي . ان مندوب الطغمة العسكرية في شيلي أعرب مرة أخرى عن المزاعم والادعاءات الكاذبة ويحاول بلا جدوى توجيه اهتمام الجمعية العامة وأن يمارس بعض الضغط ضدنا ويحاول أن يسيء استخدام الحملة ضد الشيوعية ضد الاتحاد السوفياتي وهي تعتبر من سياسات الحرب الباردة وهو يتناسى بذلك أن هذا لن يقنع أى شخص من بيننا وأن هذا ينتمي الى الماضي لأننا فسي الوقت الحالي في عصر الوفاق .

ان التأييد الواسع النطاق الذى نالته القرارات من جانب الدول ومن مختلف المناطق الجغرافية والأيدولوجيات السياسية تعزل بدرجة أكبر الطغمة العسكرية وتحكم عليها بالانتهاك على الساحة الدولية . ان وفد بولندا قد اشترك في الاستهجان العالمي ضد الفاشية في شيلي وأعرب عن تضامنه مع كل أولئك الذين يرفعون لواء الديمقراطية والقانون والنظام . اننا لا يمكن أن نظل صامتين أمام تعذيب الشعب الشيلي . ان القرار الذى أشرنا اليه يعتبر عملا هاما من جانب المجموعة الدولية وأنه يدعم أحكام ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان من حيث

أنه يحيي تلك الحقوق . ان القرار ينبغي أن يوفر حلا للمشكلة الملحة الهامة التي تعتبر تحديا للمطالب الديمقراطية لغالبية الدول ، انه ينبغي أن يدعم حقوق الانسان والحريات الأساسية ،

ونظرا لما سبق قوله ، فان وفد بولندا يطلب مرة ثانية اطلاق سراح كافة المسجونين السياسيين المعتقلين وأن توضع نهاية للاعتقال التعسفي في شيلي وأن يطلب انهاء الاضطهاد الذي يتعرض له المعتقلون السياسيون في شيلي ، وبسبب ذلك فاننا نضم صوتنا الى كل أولئك الذين تحدثوا مطالبين باطلاق سراح النقابي الكبير رويني آريسمندى .

ان وفدى يود أن يؤكد الحاجة الملحة لتنفيذ القرار الخاص بحماية حقوق الانسان في شيلي ، ورغم تأكيدات الطغمة العسكرية ومثليها وهي تأكيدات تفيد أن الموقف في البلاد يعود الى الوضع العادى نجد أن العديد من الأشخاص يحرمون من حقوقهم الأساسية ، وأن هذا يتطلب عملا سريعا وحاسما من جانب الأمم المتحدة يمكن أن يصحح الأوضاع لأن هذا له أثره الحاسم على مستقبل هذه الأمة . ان الأمم المتحدة ان اتخذت خطوات ايجابية وسليمة يمكن أن تسهم فى إنهاء القمع واطلاق سراح المعتقلين السياسيين واستعادة الحقوق الديمقراطية في شيلي ، وهذا من شأنه أن يؤكد الدور الذى خلقت من أجله الأمم المتحدة ، ألا وهو رفع لواء حقوق الانسان والحريات الأساسية للانسان في كل مكان .

السيد واتاناب ( اليابان ) ( الكلمة بالانجليزية ) : ان وفدى صوت مؤيدا لمشروع القرار الثانى الخاص بحماية حقوق الانسان في شيلي في اللجنة الثالثة وكما قمنا أيضا بتأييده في الجلسة العامة . ونود أن نقدم تفسيراً لتصويتنا حتى يكون موقف حكومة اليابان مسجلا بصورة واضحة وأن تفهم نوايانا بنحو سليم .

ان شعب اليابان يعلق أهمية كبيرة على حماية حقوق الانسان ويهتم اهتماما بالغا بمسألة حقوق الانسان في كافة بقاع العالم ، وان حكومة اليابان من جانبها قد قدمت كافة الدعم الضرورى للمقترحات والتوصيات التي تم تقديمها داخل اطار الأمم المتحدة والوكالات المتعلقة بذلك فيما يتعلق بالتدابير التي ترمي الى دعم حقوق الانسان في أى مكان تظهر فيه هذه المسائل .

ان وفدى أيد القرار الحالي حيث أنه يعرب عن اهتمام الأمم المتحدة وقلقها بشأن بعض الأحداث التي تبتد وأنها انتهاكا لحقوق الانسان ، واننا نود أن نشترك في الاعراب عن القلق بشأن هذه الأحداث . غير أن اعراب الجمعية العامة عن القلق ينبغي أن نستتبعه ونتابعه بأعمال جديدة ازاء هذه العمليات لانتهاك حقوق الانسان ، وبالتالي ينبغي أن نتأكد بقدر الامكان وان كانت هذه التقارير لا أساس لها من الصحة فاننا سوف نكون أكثر حالا وأكثر ارتياحا .

وكما صرح وفدى عند ما فسرنا تصويتنا بعد التصويت في اللجنة الثالثة فاننا نرى أنه من الأهمية أن نسجل في هذا الشأن أن سلطات شيلي قد استجابت بصورة طيبة لمطلب زيارة لجنة لتقصي الحقائق لشيلي . كما أننا اعتبرنا أنه من المهم أن نهتم بالكلمة التي ألقاها السيد مندوب شيلي في اللجنة الثالثة بأن حكومة شيلي قامت بدعوة السيد الأمين العام للأمم المتحدة للذهاب إلى شيلي .

ان وفدى يرب بقلق انتهاكات حقوق الانسان في شيلي غير أننا قد أخذنا علما أيضا بكلمة السيد مندوب شيلي بأن حكومة شيلي قد سمحت بصفة عامة لكل أولئك الذين يرغبون في مغادرة البلاد أن يقوموا بذلك وأن حوالي . . . . ٤٠٠ شخصا قد تمكنوا وفقا لذلك من مغادرة البلاد ومن . . . . ١١ شخص من المعتقلين أكثر من ٥٠٠ قد تم اطلاق سراحهم .

ان وفدى يود أن يضيف أن قبول الفقرات الواردة في هذا القرار والخاصة باعادة اقرار الحقوق الانسانية في شيلي يقوم على أساس التقارير بأن هناك انتهاكات .  
وأخيرا فان وفدى يعتقد أن قرار الجمعية العامة بهذا الطابع ينبغي أن ندفعه بدوافع أخرى لكي ندعم حقوق الانسان ولا ينبغي أن يفسر صوتنا على أنه يعني التدخل في الشؤون الداخلية لشيلي .

السيد غيلف (بلخاربا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة قد وافقت الان بالأغلبية الساحقة وبناء على اقتراح اللجنة الثالثة على قرار هام . وأعني بذلك قرار حماية حقوق الانسان في شيلي .

ربما لا نكون مباليين لو قلنا هنا أن هذا القرار سوف يكون ضمن القرارات التي وافقت عليها هذه اللجنة وهي التي ترفع القيمة المعنوية لهذه المنظمة .

وفي الواقع فان الموقف في شيلي لا يزال يشير قلقا بالغا في الرأي العام العالمي وكل الذين يرون من خلال الأحداث الدامية في شيلي انتصار قوى الظلم والعدوان يرون في هذا الانتصار انتهاكا لحريات الانسان وللتقدم الاجتماعي والاقتصادي . وقد ذكرت العديد من الوقائع هنا ودخل اللجنة الثالثة وكل هذه الوقائع توضح بطريقة لا تدع مجالا للشك أن الانتهاكات المستمرة والجماعية لحقوق الانسان من جانب الزمرة العسكرية الحاكمة لم تتوقف بل على العكس من ذلك .

ان التصريحات التي أدلى بها نظام الحكم الفاشي أمام اللجنة الثالثة التي استمعنا الى تكرار لها اليوم تؤكد الضرورة العاجلة لتعبئة الرأي العام العالمي للتوصل الى اعادة الحقوق الأساسية للانسان والحريات الأساسية في شيلي .

ان حركات التضامن مع الشعب الشيلي قد حصلت على مدى لا مثيل له من قبل . وان التضامن مع نضال الوطنيين الشيليين قد غدا اليوم همزة وصل بين القوى الاجتماعية والسياسية من شتى الاتجاهات . ان هذا التضامن لهو دليل طموس على النفوذ وعلى قوة المثل العليا في التقدم الاجتماعي والحرية والاشتراكية في العالم الحديث ، وان هذا التضامن يوضح يقظة الشعوب وتطلعاتها الى مقاومة حركات اعادة صحوة الفاشية في كل مكان في العالم .

ان مالدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة التي رفضت سلطات نظم الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا والتي وافقت اليوم على قرارين يتعلقان بالموقف في شيلي تعكس بطريقة أمينسة هذه اليقظة المتزايدة والرغبة في محاربة كل محاولة لاعادة احياء الكابوس الفاشي . وان هذين القرارين يعدان من الأمور الايجابية التي وافقت عليها هذه المنظمة .

ولكن المهم الآن هو اتخاذ الاجراءات الملحة والمموسة على وجه السرعة بهدف تنفيذ القرار الذى تمت الموافقة عليه وبصفة خاصة الفقرة الخامسة من الجزء العامل من القرار رقم (ل/٢١١٤) . وكلما كان التنفيذ فعالا كلما أصبح بمثابة تحذير ليس فقط لنظام الحكم العسكرى الشيلي ولكن لكل قوى الرجعية التي تهدف الى عرقلة جهود الامم المتحدة وتعطيلها وذلك لتدعيم عملية تهديئة المناخ الدولى وتأكيد الاحترام الدولى لمبادئ حقوق الانسان .

ان ضغط الرأى العام العالمى وبصفة خاصة ضغط منظمة الامم المتحدة بهدف وقف الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان في شيلي لا يجب بأى حال من الاحوال أن يضعف ، بل على العكس من ذلك ان هذا الضغط يجب أن يتزايد نظرا لان اللطمة الحاكمة في شيلي ترفض ان تأخذ في اعتبارها بالطرق العملية النداءات الملحة التي وجهتها لها منظمة الامم المتحدة وكذلك عدد كبير من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية .

ان التصريح الصغى الذى استمعنا اليه اليوم يعد تأكيداً اضافياً ، واذ كانت هناك لجنة للحصول على تأكيدات أخرى فان اللطمة الشيلية تحاول بالحجج الديماغوجية اخفاء جرائمها وتضليل الرأى العام العالمى .

ان القرارين اللذين وافقت عليهما الجمعية العامة بشأن شيلي دليل على أن هذا التكتيك قد فشل . وفي الواقع فان ٩٠ وفداً قد وافقوا على القرار رقم (ل/٢١١٤) . وان كل هذه الدول تعد في نظر مثل اللطمة الشيلية دولا شيوعية أو تسير في الفلك الشيوعى ولكن في الواقع فان هذا التصويت يعد رداً مقنعاً على الحجج الواهية والكاذبة التي استمعنا اليها مساء اليوم من جانب ممثل الحكومة العسكرية في شيلي وأيد هذا التصويت انغزال الحكم الفاشى في شيلي تماماً .

ان وفد جمهورية بلغاريا الشعبية الذي قدم هذا القرار ( ٢١١٤ ) يتمنى من رئيس الجمعية العامة وأمين عام منظمة الأمم المتحدة القيام بالاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

السيدة أديسر ( منغوليا ) ( الكلمة بالروسية ) : ان وفد منغوليا الشعبية صوت مؤيداً للقرار الخاص بحماية حقوق الانسان في شيلي الوارد في الوثيقة رقم ( أ / ١٨٢٩ ) وهو تقرير اللجنة الثالثة . ان اقرار مثل هذا القرار الهام بتأييد من غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يعتبر دليلاً آخر على التنديد العام للتعذيب الجماعي الذي تشنه الطغمة العسكرية في شيلي من جانب الجمعية العامة وهذا يعتبر انعكاساً للرأى العام العالمي ويتطلب من الطغمة العسكرية أن تعترم وأن تحمي حقوق الانسان ومبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وأن تستعيد وتضمن العريات الأساسية وحقوق الانسان وأن تطلق سراح المعتقلين السياسيين .

فنحن نعرف أن سياسة العنف التي ترتكبها الطغمة العسكرية في شيلي قد أثارت الاستياء في كافة أنحاء العالم . غير أنه حتى اليوم نجد أن الطغمة العسكرية تواصل عدم احترام اهتمام وقلق الرأى العام العالمي والنداءات المتعددة من مختلف المنظمات الدولية من بينها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . ان عمليات الاعتقال الجماعي والتعذيب مازالت تعتبر عملاً يتم كل يوم في شيلي اليوم . ان الآلاف من الوطنيين ومنهم أعضاء في حزب الوحدة الشعبية مازالوا ينج بهم في السجون ومعسكرات التعذيب وحياتهم في خطر .



ونجد أن الرأي العام يندد بالانتهاك الصارخ لحقوق الانسان والحقوق الأساسية في شيلي .  
وان تعذيب شعب شيلي قد اتخذ أبعادا كبيرة . وان وفد منغوليا وجمهورية منغوليا الشعبية  
قد ندد باصرار بالانقلاب الفاشي في شيلي وانهم يؤيدون النضال البطل والشجاع للشعب الشيلي  
ضد هذه الطغمة العسكرية .

لقد كانت في بلادنا حركة كبيرة للتضامن مع شعب شيلي ، وان المنظمات في منغوليا قد  
وجهت نداءً للأمم العام السيد فالدهايم واليو اليه أن يعمل لكي يوضع نهاية لانتهاكات حقوق  
الانسان والحريات الأساسية في شيلي واطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

اننا نهيب بالسيد بوتفليقة رئيس الجمعية العامة والسيد الامين العام للأمم المتحدة السيد  
فالدهايم ونطلب اليهما أن يتصرفا وأن يعملا لكي يستعيدا حقوق الانسان في شيلي ، وان يحقنا  
اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومن بينهم السكرتير العام للحزب الشيوعي في شيلي لويـس  
كورفالان ووزير الخارجية كولد ميرو آميدا ، وغيرهم من الأشخاص البارزين في حكومة الوحدة الشعبية  
وتأبيق الفقرة الخامسة من القرار الخاص بحقوق الانسان في شيلي .

السيد هولاي (هنغاريا) (الكلمة بالانجليزية) : أود باختصار أن أفسر موقف وفدي بشأن  
تأييده للقرار الخاص بحماية حقوق الانسان في شيلي . الوارد في القسم الثالث من تقرير اللجنة الثالثة  
في الوثيقة رقم ( A/9829 )

فالأكثر من عامل نجد أن الطغمة العسكرية الرجعية التي استولت على السلطة بعد الاطاحة  
بالحكومة الدستورية المنتخبة في شيلي واغتيال رئيس الحكومة الالدي كما قامت هذه الطغمة بحملة  
شنعاء لم يسبق لها مثيل من الطغيان ضد شعب شيلي . ان تدابير القمع الوحشية التي يتعرض  
لها شعب شيلي من سجن وتعذيب الاشخاص الابرياء وقمع الحركات الديمقراطية قد أثار استياء  
وتنديد الملايين من الأشخاص الديمقراطيين في كافة أنحاء العالم . ان الطغمة العسكرية في  
شيلي تستخدم كل وسيلة في تناولها لكي تحول عجلة التاريخ في شيلي أو أن توقفها . ان الطغمة  
العسكرية تحاول أن تعيد الايام السوداء للحكم الفاشي . ان تولي الطغمة العسكرية الفاشية الحكم  
في شيلي للحكم يهدد الموقف الدولي ويمثل تهديدا خائرا للقوى التقدمية في المنطقة .

وقد أتاحت لي الفرصة من قبل بأن أفسر هنا أن حكومة المجر وشعب المجر بأسره منذ البداية قد أعربوا بصورة قاطعة عن التنديد بالطغمة العسكرية في شيلي وحكم الرعب ضد الشعب والانتهاك الصارخ لحقوق الانسان في شيلي وباللجوء بالوقف المباشر والعاجل لهذا الرعب واستعادة الديمقراطية واطلاق سراح الابرياء الذين تم احتجازهم في السجون دون أية اتهامات أو لمجرد معتقداتهم السياسية. وأن شعب المجر أعلن عن تضامنه مع شعب شيلي الذي لا حول له ولا قوة ازاء الطغمة العسكرية . كما أنه يؤيد أى عمل دولي يوفر الغوث لشعب شيلي .

ان وفد المجر يثلج صدره أن يرى تلك التدابير التي قامت بها مختلف الأجهزة ووكالات الامم المتحدة منضمة مع بعضها في حملة دولية متزايدة ضد أعمال الطغمة العسكرية في شيلي ، وكذلك على المستوى الدولي هنا في هذه الجمعية العامة نجد أنها قد اتخذت موقفا ضد استمرار الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان في شيلي وضد الخرق الكامل للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولقد تحدثنا هنا في الجمعية العامة لكي نعيد اقرار ونحمي حقوق الانسان والحريات الأساسية في شيلي .

اننا باقرار هذا القرار بشأن حماية حقوق الانسان في شيلي يكون المجتمع الدولي قد أدى دوره لكي يعلم مفتصبو الحريات في شيلي بأننا قلقون بالأحداث التي تحدث هناك وأننا نستهنك الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان من جانبهم .

ان تبني هذا القرار من جانب غالبية ساحقة أكثر مما حدث في اللجنة الثالثة ، لدليل على أن المزاعم والأكاذيب التي استعنا اليها الليلة من مندوب الطغمة العسكرية لا يمكن أن تخدع غالبية الدول الأعضاء وأن تغلبي على الأعمال الوحشية التي تقع في شيلي .

سيدي الرئيس ، أود أن أعرب عن أمل وفد هنغاريا في أنكم ياسيدي ، كرئيس للجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، وسعادة السيد كورت فالدهايم السكرتير العام ، وفقا للفقرة العاملة من منطوق القرار الذي تم اقراره الآن ، أننا سوف نجد سريعا أساليب تكفل اتخاذ الخطوات للمساعدة في اقرار حقوق الانسان والحريات الأساسية في شيلي .

السيد ماتسيكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): ان القرار الذي تم اقراره الآن من جانب الجمعية العامة بشأن مسألة حماية حقوق الانسان في شيلي يعكس القلق العميق الذي يستشعره الرأي العام العالمي تجاه الموقف الذي حدث في هذا البلد بعد الاطاحة بالحكومة الشرعية للرئيس الليندي واستيلاء الطغمة العسكرية على السلطة . وان المناقشة التي دارت في اللجنة الثالثة فيما يتعلق بعمليات الاعتقالات وانتهاك حقوق الانسان الصارخ في شيلي ، قد أظهرت أن الطغمة العسكرية في معزل دولي وأن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نددت بالأساليب الفاشية للإرهاب والعنف التي تقوم من خلالها الطغمة العسكرية بمحاولة ترسيخ أقدامها في السلطة .

(السيد ماتسيكو، جمهورية أوكرانيا)

السوفياتية الاشتراكية

وان القرار يوضح بأن شيلي ، يخيم عليها حالة من الكآبة ، وان الموقف لا يتحسن فالطغمة العسكرية قد تجاهلت قرارات أجهزة الامم المتحدة التي تطالب السلطات هناك بأن تحترم بالكامل مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وان تتخذ كافة التدابير الضرورية الكفيلة باستعادة حقوق الانسان والحريات الأساسية هناك .

ان مثل الطغمة العسكرية يأتي الى هذه القاعة ويستخدم هذه المنصة لكي ينشر الاكاذيب والمزاعم ضد الدول الاشتراكية بشأن مسألة شيلي . وليس لدى الطغمة العسكرية أية شيء جوهري لتقلبه . ولرب الأمر هو أن الطغمة العسكرية قد قضت على المؤسسات الدستورية في البلاد ، وقد قضت ايضا على الضمانات الأولية القانونية والحريات السياسية والاجتماعية هناك . ان شيلي تتعرض لربح ولا رهاب .

وهذه حقيقة لا يمكن أن تفض النظر عنها بأية مزاعم يبثها وينشرها السيد مندوب الطغمة العسكرية .

فنتيجة التصويت على القرار قد دلت بصورة قاطعة على ان غالبية الدول الأعضاء تؤيد هذا القرار .

وعند التصويت على هذا القرار ، فان جمهورية اوكرانيا قد دلت مرة ثانية ، على تنديدها بالنظام الفاشي . ان الفاشية قد أدت الى كثير من المعاناة في بلادنا حتى اننا لا يمكن ان نقف مكتوفي الأيدي أمامها في أي مكان تظهر فيه .

ان الأمم المتحدة ينبغي أن تؤثر تأثيرا كاملا وتضطلع بدور كامل لكي تنقذ أرواح الآلاف والآلاف من أعضاء حكومة الوحدة الشعبية ، ان وفد جمهورية اوكرانيا يطلب اليكم ياسيادة الرئيس بصفتم رئيسا للجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة ان تقوموا بصفة عاجلة بتنفيذ القرار الذي تم اقراره الان .

السيد ايفانز (استراليا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد استراليا لا يود ان يلقي كلمة مطولة في تفسير صوته بشأن القرارات التي تم اقرارها الان ، ولكن يعتقد ، انه في ضوء الكلمات التي القيت هناك بعض نقالا يلزم توضيحها فيما يتعلق بالقرار الثاني .

وقد صرح وفدى بمناقشة اللجنة الثالثة فيما يتعلق بحقوق الانسان في شيلي ، ان هناك نداءات من مختلف المنظمات الدولية وأجهزة الأمم المتحدة تعكس القلق الكبير الذى شمل بقاعا كبيرة من العالم بحرمان الحقوق الأساسية والحريات الأساسية وحقوق الانسان في شيلي . ان وفدى قد أعرب عن قلقه ازاء هذا الموقف الذى عانى منه شعب شيلي في العام الماضي . ولقد تم التفتيش في الموقف وتم توزيع تقرير عن ذلك ، وما زالت هناك عملية تحريات تجرى الآن لتوضيح هذه القضايا، التي تطلقنا جميعا . ونحن ندرك في هذا الصدد ان حكومة شيلي أعربت عن نيتها للتعاون في المزيد من الدراسات للموقف . ولا حظنا أيضا ان المرور الآمن قد منح للعديد من الذين يودون ان يتركوا البلاد . ومع ذلك ، فان الجمعية العامة امامها الان معلومات مؤكدة يمكن أن يؤسس عليها القرار الذى تم اقراره الان .

ان وفدى يعتقد ان هناك العديد الذى ينبغي ان نقوم به في شيلي ، ونأمل في أن القرار الذى يعكس ، رأى الجمعية العامة ، سوف تلتزم به حكومة شيلي ، ولا شك أن أعضاء الجمعية العامة سوف يسعدونهم أيضا أن يقوم السيد الأمين العام ، تمشيا مع أحكام القرار ، والاجهزة الاخرى أيضا بأن يبعث بتقرير في الدورة القادمة للجمعية العامة ، بأسلوب واضح ليس فيه لبس يشير فيه الى ما تم اتخاذه من تدابير انسانية في شيلي بصورة عاجلة ، واننا نرحب ، على سبيل المثال بالتعجيل باطلاق سراح أولئك الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم دون تهمة . وفي الختام ، أود أن أؤكد ان اهتمام وفدى في هذا الشأن قد استند أساسا الى اهتمامه الكبير بحقوق الانسان وهو اهتمام اعرب عنه من هذه المنصة السيد رئيس وزراء استراليا ووزير خارجيتها . ان وفدى لم يقدم أية ملاحظات وانه ليست هناك اية اعتبارات دفعتنا لاتخاذ هذا الموقف . اننا نعتبر اننا اقمنا هذا التصويت على اساس احترام حقوق الانسان وليس لأى اعتبارات سياسية .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : ان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية قد صوت لصالح القرار الخاص " بالدفاع عن حقوق الانسان في شيلي " لأنه

الآن في شيلي هناك وضع معين ان ياراد الديمقراطيون وترتكب الأعمال المشينة ضد الالاف من المواطنين بسا لا يتمشى مع ميثاق الام المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان . ان الزمرة العسكرية في شيلي تتجاهل العديد من الوثائق التي تعرب عن قلق منظمنا بخصوص هذا الوضع . ان نظام الحكم الفاشي يتجاهل أو يحتقر بمعنى أصح مطالب الرأي العام العالمي .

وان مثلي المنظمة العسكرية في شيلي يؤكدون هنا أن الجميع في شيلي ، أو أن الأمور كلها في شيلي تسير أبقا للقانون ، وهذا يعني ، ان كل أوامر الزمرة العسكرية الحاكمة وكل الأعمال التي تحدث في شيلي انما هي شيء طبيعي بالنسبة لهذه الحكومة . اى انه من الطبيعي ان يعذب اعضاء مجلس النواب في شيلي في معسكرات الاعتقال ، ومن امثال مايسلز زيورى ، وغيرهم ؟ ومن الطبيعي شن حملات المضادة العنيفة ، والوحشية لانصار حزب الاتحاد الوطني وغيرهم من الاحزاب الوطنية ومن الطبيعي كذلك اعتقال ٢٥٢١٦ شخص في معسكرات الاعتقال منذ شهر تموز/يوليه ؟ ومن الطبيعي استمرار حالة الاوارئ المعلننة في شيلي منذ سنة كاملة أى منذ وقوع الانقلاب ، وتمنع الحزب الديمقراطي والنقابات من ممارسة أعمالهم وذلك بناء على قرار من المنظمة العسكرية وهو القرار رقم ٦٧٠ ، الذى حول حالة الاوارئ الى ممارسة يومية مستمرة ؟ ولكننا نرى في هذا شيئا غريب طبيعى ، شيئا يتناهى مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

ففي ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر الماضي ، حاول الجنرال بينوتشاتا ، تبرير هذه الأعمال الدموية وقال : " ان الديمقراطية لا تناسب الوقت الحالي " . ان ممثل الطغمة العسكرية قد أوضح هنا وجهه الفاشي فقد نادى بمعاداة للشيوعية ، بهدف تحويل انظار الرأى العام العالمي عن الأعمال الدامية التي ترتكب في شيلي ، على أمل أن يجد هنا التفاهم والعون والتأييد .

واننا لازلنا نذكر كلمات التحذير التي اطلقها الكاتب الانساني الالمانى ، توماس مان ، الذى اطلق على معاداة الشيوعية اسم " اكبر جنون في هذا العصر " .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشترك مع المطالب التي استمعنا اليها هنا بشأن اطلاق سراح الديمقراطى الكبير روندى اريسمندى في اورجواى .

اننا مقتنعون تماما بأنه كما انتهت الفاشية ونظام الحكم الهتلرى ، وانظمة الفاشية فى ايطاليا ، وفي اليونان وغيرها من الدول ، فان نظام الحكم الفاشي في شيلي سوف يلقى ان أجلا أو عاجلا في صندوق قمامة التاريخ ، واننا نؤمن بان الشعب الشيلي الكبير ، الذى اظهر فى عديد من المواقف في التاريخ ، القوة التي استرعت اعجابنا به ، اننا نؤمن بهذا الشعب وسوف نظهر دائما لهذا الشعب تضامنا الكامل معه .

لقد تحدثنا اليوم هنا كما يحدث دائما عن ضرورة التوصل الى وقف الانتهاكات المستمرة من جانب الطغمة العسكرية الحاكمة لميثاق الامم المتحدة ولبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وطالبنا باطلاق سراح المواطنين الشيليين المعروفين مثل ارمنيدو ميلاندو ومن ثم فان وفدى قد أيد مشروع القرار الخاص بحماية حقوق الانسان في شيلي . ومع ذلك ، فانني أوجه كلمتي لرئيس هذه الجمعية العامة وللسكرتير العام واطالبهم باتخاذ الاجراءات لمحاولة وقف الرعب والارهاب الفاشي الموجه ضد القوى الديمقراطية المحبة للسلام في شيلي .

السيد اتيوك ( نيجيرا ) (الكلمة بالانجليزية) : أرى لزاما عليّ أن أفسر بأن وفدى قد صوت في مشروع القرار رقم ٢ ، وهو " حماية حقوق الانسان في شيلي " لاسباب انسانية فقط ، وتأسيسا على التقارير التي تلقيناها عن الاحداث في شيلي . فان كانت هذه التقارير سوف يثبت عدم صحتها ، فلسوف يفسر تصويتنا على أنه تدخل في الشؤون الداخلية للبلد .

السيد بوهل ( الدانيمارك ) (الكلمة بالانجليزية ) : ان الدانيمارك اشتركت في اللجنة الثالثة في التقدم بمشروع القرار رقم ( A/C.3/L.2114 ) ، الذى يمثل ادماجاً لنص مشروعى قرارين كانا قد قدما الى اللجنة من قبل فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان في شيلي .

اننا نعتبر القرار الذى تم اقراره من جانب الجمعية العامة بغالبية ضخمة تعبيراً سليماً عن قلق المجتمع الدولي ازاء الانتهاك لحقوق الانسان الرئيسية والحريات في شيلي .

ان القرار وخاصة في فقراته ٤ و ٥ و ٦ يمكن أن يعتبر سابقة هامة لجهود حماية حقوق الانسان ، الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان اذا كانت أحكام هذا القرار تطبق في أى موقف لا تحترم فيه حقوق الانسان الأساسية .

ان وفدى سوف يتابع باهتمام نتيجة الدراسة التي سوف تتقدم بها لجنة حقوق الانسان والتي طلب من هذه اللجنة بمقتضى الفقرة الرابعة من منطوق القرار أن تتقدم بتقرير عن ذلك في الدورة الواحدة والثلاثين . ويحدونا الأمل في أن حكومة شيلي سوف تلتزم بهذا القرار وان تحترم الحقوق الأساسية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

السيد تشيرنو تشينكو ( جمهورية بيلوروسيا السوفياتية الاشتراكية ) (الكلمة بالروسية ) : ان وفد جمهورية بيلوروسيا البيضاء الاشتراكية يقدر بطريقة ايجابية موافقة الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار الذى يطالب بوقف أعمال القمع في شيلي . ان هذا القرار يعد قراراً هاماً وعاجلاً . فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل أنشطة منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان .

وفي هذا الصدد ، لا يمكن الا نشير هنا الى أن هناك قراراً آخر قد تمت الموافقة عليه من قبل الجمعية العامة ، وبناءً على تقرير اللجنة الثانية ، وهو القرار الخاص بعدم تواجد القوانين في شيلي . وان وفد جمهورية روسيا البيضاء قد أيد أيضاً القرار الذى يقول ، انه ليس من الممكن أن نوافق على أعمال التعذيب وعلى أعمال العنف . فهذه هي الأخرى وثيقة تندد بالجرائم الدامية في شيلي . وان التصويت الجماعي الذى حصل عليه قرار حقوق الانسان في شيلي والوثائق الأخرى التي تحدثت عنها ، كل ذلك يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء تعارض



القوى التي تود بفضل الرعب والارهاب والقوة أن تعرقل التقدم الاجتماعي ، وتخدم الاصرار  
الديمقراطية وأن تنتهك بلا أى عقاب حقوق الانسان .  
ولكن العالم أجمع قد شهد على الانتهاك البشع لحقوق الانسان الأساسية في شيلي  
من جانب المجموعة العسكرية الحاكمة التي قلبت نظام الحكم الشرعي للرئيس سلفادور اليندى . ان  
شيلي قد غدت الان سجنا كبيرا . فمطيات الاعتقال الجماعية لأسباب سياسية لم تتوقف .

والأسرى أو المحتجزون يعانون من التعذيب والمعاملة الوحشية. ويلقى بهم في السجون بلا محاكمة. ان الطغمة العسكرية الحاكمة تنتهك بطريقة صارخة ميثاق الأمم المتحدة وعلان حقوق الانسان ، وخلال المناقشات العامة داخل الجمعية العامة - في السادس من تشرين الأول / اكتوبر - وفي اعمال اللجنتين الثانية والثالثة ذكرت العديد من الوقائع التي تبرهن على الأعمال الوحشية التي تمارسها هذه الزمرة الحاكمة ، وان النتيجة التي حصلنا عليها اليوم تؤكد الأكانيب التي استمعنا اليها من جانب ممثلي هذه الحكومة وجهودها لتضليل الرأي العام العالمي والجمعية العامة للأمم المتحدة . ان اداة أعمال الزمرة الحاكمة في شيلي من جانب الدول الأعضاء في المنظمة تعد اعمالا انسانية ، ان قرار حماية حقوق الانسان في شيلي - وجمهورية روسيا البيضاء من الدول التي قدمت هذا القرار - أقول ان هذا القرار له هدف محدد الا وهو أن تضع الزمرة الحاكمة حدا لمطاردة المواطنين الديمقراطيين والتقدميين وأن تضع حدا لأعمال التعذيب والادانة بلا محاكمة . يجب أن تطلق الزمرة الحاكمة سراح الزعيم السيد كورفلان وغيرهم من رجال السياسة البارزين في شيلي. كما انه من المهم بمكان الا يقدم القرار فقط نداً للسلطات العسكرية في شيلي بل يطالبها باتخاذ كل الاجراءات الرامية الى حماية حقوق الانسان الأساسية في شيلي ويعطي أيضاً للسيد السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة ولرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة الحق في تنفيذ هذا القرار ، وان وفدنا يعرب عن اقتناعه بأن الأعمال المناهضة للزمرة الحاكمة الفاشية في شيلي سوف تتم فوراً . وان وفد روسيا البيضاء يشارك العديد من الوفود في رايها الذي يقول بأن الاجراءات التي تم اتخاذها في هذا القرار ليست الا الحد الأدنى من الاجراءات الضرورية الممكنة وان القرار فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان في شيلي يعكس القلق البالغ الذي تشعر به منظمة الأمم المتحدة حيال انتهاك حقوق الانسان في شيلي ويؤيد في الواقع بطريقة مباشرة النضال المشروع الذي يغوضه شعب شيلي من أجل اعادة الحريات والديموقراطية ، التي سحقت من جانب الزمرة الحاكمة في شيلي . ان هذا القرار يمثل تحذيراً جدياً موجهها للزمرة العسكرية في شيلي ، هذه الزمرة ، التي كما نعرف جميعاً ، تتجاهل تماماً النداءات التي وجهتها اليها العديد من هيئات منظمة الأمم المتحدة . ان صوت الرأي العام العالمي ، وصوت منظمة الأمم المتحدة ، يجب أن يجبر الزمرة الحاكمة في شيلي على وقف الرعب والارهاب. ان هذا القرار يعد في نفس الوقت تحذيراً لهؤلاء الذين ، يحاولون

( السيد تشيرنو تشينكو ، جمهورية  
بيلوروسيا السوفياتية الاشتراكية )

السير على هذا الطريق الوعر وهو موجه ايضا الى الحكام في اورجواي ، وهذا القرار يجب ان يحث  
حكام اورجواي على اتخاذ الاجراءات لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنواب ، وسكرتير عام  
الحزب الشيوعي لاورجواي ، وغيرهم من كبار الساسة في اورجواي .  
ان التصريح الذي أدلى به عميل الزمرة الفاشية يعد سبة في جبين هذا المنبر . انه سببة  
لمنظمة الأمم المتحدة . ان مولد لمنظمة الأمم المتحدة وبقائها ، يرتبط ارتباطا وثيقا بأمر معين ،  
فمنذ ثلاثين عاما ، في عام ١٩٤٥ ، كان هناك اتحاد مناهض لهتلر ، لعب فيه الاتحاد السوفياتي  
دورا أساسيا ، بما حقق في نهاية الأمر سحق نظم الحكم الفاشية المهترية وغيرها من النظم المتواطئة  
معها واعتبر هذا النظام جريمة ضد الانسانية ، وقد أخذ ميثاق الأمم المتحدة ذلك في اعتباره وأقرت  
منظمة الامم المتحدة عن رغبتها " في تحرير الاجيال القادمة من شرور الحرب ومغاطرها " . ومن ثم  
فان قانون حقوق الانسان أصبحت القيمة المميزة للجنس البشري ، ولكننا حين نجد ان هناك نظام  
حكم يهدد الأمم المتحدة ويجب أن نقول ذلك صراحة فاننا يجب أن نضع في اعتبارنا وان نتوخى  
اليقظة ، ومن ثم فان وفد جمهورية بيلوروسيا يعتقد انه من الضروري أن يلاحظ مرة أخرى أن القرار  
الذي وافقت عليه الجمعية العامة الآن ألا وهو القرار الخاص بحماية حقوق الانسان في شيلي انما  
يخدم العمل المشترك الذي أسسناه منذ ثلاثين عاما كما يخدم حقوق الانسان ويخدم ضحايا الأعداء  
الفاشية . ان هذا التضامن الذي أعربنا عنه مع هؤلاء الذين يناضلون ضد الفاشية انما يتمشى مع  
الحرية والرفاهية بالنسبة لجميع البشر .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : انتهينا الآن من دراسة النقطة الثالثة المدرجة في جدول  
اعمالنا . ومنتقل الآن الى دراسة الجزء الأول من تقرير اللجنة الثالثة الخاص بالنقطة الثالثة والخمسين ،  
وهو " القضاء على كافة اشكال التمييز العنصرى " وقد نشر هذا التقرير تحت رقم ( A/9808 ) .  
وأعطى الكلمة الآن للسادة الذين طلبوا تفسير تصويتهم على مشروعات القرارات التي أوصت  
بها اللجنة الثالثة . والذين أرادوا تفسير التصويت بعد عملية التصويت سوف يمكننا من الادلاء بذلك  
بعد عملية التصويت على كل مشروعات القرارات المقدمة .

السيدة شاهاني ( الفلبين ) ( الكلمة بالانجليزية ) : ان وفد الفلبين سوف يصوت مؤيدا  
لمشروع القرار رقم ٢ الوارد في الوثيقة ( A/9808 ) الخاصة بالتدابير لتعسين وضع العمال المهاجرين ،

لأنه يتمشى ويتعاطف مع الأهداف الانسانية للقرار . غير أننا نود أن نسجل في محاضر الجلسة التحفظات التالية بشأن مشروع القرار خاصة وأن سجل محاضر اللجنة الثالثة في هذا البند لم تعكس موقف الفلبين .

يرى وفد الفلبين ، ان الفقرة العامة الرابعة ( A ) من مشروع القرار رقم ٢ ينبغي أن تفسر على انها تعنى قيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتوفير الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين ومساواتهم برعاياها . غير أن هذا ، لا يمكن أن يتغطى هذا وينسحب على حقوق الممتلكات لأن التشريعات القومية تقصر ملكية الأراضي على رعايا البلد وحرية الانتخاب لأن التشريعات القومية تقصر هذا الحق على الرعايا .

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ ( ج ) ، فان وفد الفلبين يرى أن هذه الفقرة الفرعية لا ينبغي أن تعنى التستر على انتهاك القوانين المحلية للدولة المطلقة ، لأن العمال المهاجرين ينبغي أن يتم محاكمتهم لانتهاك القانون المحلي ، وينبغي أن تكفل لهم عملية المحاكمة العادلة والعاجلة .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : سوف تصوت الجمعية العامة الآن على مشروعات القرارات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الثالثة ، وفي الفقرة السابعة عشر من الوثيقة ( A/9808 ) ، مشروع القرار الأول ويدعى " عقد للعمل ضد العنصرية والتمييز العنصري " ، لقد تمت الموافقة بالاجماع على مشروع القرار الأول من جانب اللجنة الثالثة ، فهل أعتبر أن الجمعية العامة سوف تقر هي الأخرى الموافقة على هذا القرار بالاجماع ؟

تمت الموافقة على مشروع القرار ١ [ القرار رقم ٣٢٢٣ ( ٥ - ٢٩ ) ]

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : والآن ستصوت الجمعية العامة على مشروع القرار الثاني الخاص " بالتدابير التي يجب اتخاذها لتحسين وضع العمال المهاجرين " .

تمت الموافقة على مشروع القرار رقم ( ٢ ) بأغلبية . ( صوتا ضد لا شيء وامتناع واحد عن التصويت

[ القرار رقم ٣٢٢٤ ( ٥ - ٢٩ ) ]

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : ننتقل الآن الى التصويت على مشروع القرار الثالث ، وهو بشأن " موضع الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري في كافة أشكاله " ، وهذا القرار وافقت عليه اللجنة الثالثة بالاجماع . فهل أعتبر أن الجمعية العامة توافق بالاجماع أيضا على مشروع القرار الثالث؟

تمت الموافقة على مشروع القرار رقم ٣ [ قرار رقم ٣٢٢٥ ( ٥ - ٢٩ ) ]

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) أعطي الكلمة الآن للمندوبين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم بعد تمام التصويت .

السيد ترافيرت ( فرنسا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان وفد بلادي يود أن يذكر هنا أنه لأسباب اجرائية بعسب امتنعت داخل اللجنة الثالثة عن التصويت على النص المعدل للوثيقة A/C.3/L.2101 الخاص باتخاذ الاجراءات لتعديل وضع العمال المهاجرين ، فقد كنا نعتقد أن

التصويت قد تم دون أن تحصل اللجنة على الحد الأدنى اللازم لدراسة التعديلات ، وبناءً على هذا ، فقد امتنع وفدي عن التصويت داخل اللجنة الثالثة .

ان مشروع القرار رقم ٢ الوارد في الوثيقة (A/9808) الذي قدم لنا اليوم ، بما أنه لا يستوجب أي تحفظ من جانب وفدي ، فان وفدي قد أيد مشروع القرار هذا داخل الجمعية العامة ، وليس ثمة داع في الواقع لأن نذكر هنا أن تحسين وضع العمال المهاجرين يحظى باهتمام حكومتى بصفة خاصة ، وانني لن أعود بالتفصيل للحديث هنا عن مشروع العمل الذي يجب أن نتخذه لكي نضمن لهذه الفئة من العمال المساواة التامة في الأجور ، مع المواطنين الآخرين ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالاشتراك في لجان العمل وتسهيل تكيفهم مع البيئة الجديدة عليهم .

وانني أود كما سبق أن فعلت داخل اللجنة أن أذكر التصريح الذي أدلى به رئيس جمهورية فرنسا إذ قال : " ان الأخوة الفرنسية تمتد الى العمال المهاجرين الذين يسهمون في إنتاجنا وفي تقدمنا " ، وقد قال ذلك السيد جيسكار دي ستان ، وأضاف :

" سوف أتبع بنفسى عملية تنفيذ برنامج تحسين ظروف العمل والتطور الفكري والثقافي للعمال المهاجرين ، وهو البرنامج الذي وافقت عليه الحكومة " .

وان وفدي لا يشك في أن مدى هذا التصريح الذي لو تم تطبيقه سوف يحظى بفهم كامل وسوف يبدد كل سوء فهم لو كان هناك سوء فهم حتى الآن .

السيد ماكراى ( المملكة المتحدة ) ( الكلمة بالانجليزية ) : أود أن أقول بضعة كلمات عن مشروع القرار عن موضوع تدابير تحسين أوضاع العمال المهاجرين الوارد في تقرير اللجنة الثالثة (A/9808) الذي تم اقراره الآن .

ان وفدي قد صوت مؤيداً لهذا القرار ليدل على الأهمية التي يعلقها على هذا الموضوع المعقد ، وهي أهمية تعلقها غالبية الوفود الأخرى وتدركها الأمم المتحدة وتتمثل في الاهتمام الذي أعطى للموضوع في الأجهزة المختلفة خاصة في منظمة العمل الدولية التي نؤمن بأنها الجهاز المناسب للبحث المفصل .

واننا نوافق بصفة عامة على القرار نفسه وما تضمنه هذا القرار ، غير أننا نعتقد أنه قد تم اقراره بتسرع ودون أن تعطى اللجنة الثالثة الأهمية المطلوبة لهذا القرار ، وهذا أدى الى عدم احكام صياغة

القرار خاصة في الفقرة ٤ ( أ ) التي تدعو الدول الأعضاء لكي تقدم لكافة العمال المهاجرين الذين يدخلون بلادهم بصورة رسمية معاملة مساوية لتلك المعاملة التي يتمتع بها الرعايا فيما يتعلق بحقوق الانسان ، وأن تطبيق أحكام التشريعات العمالية على العمال المهاجرين ، ان اصطلاح " حقوق الانسان " له معان كثيرة ، ولا تناسب هذا المضمون دون بعض التحفظات ، ان وفدى يفسر الاشارة الى حقوق الانسان بأنها لا تغطي المعاملة بالتساوى فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والثقافية ، والظروف المتساوية في العمل والمساواة أمام القانون .

السيدة راغوتوفيرينجا ( مدغشقر ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان وفد بلادي قد اضطر الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الثاني ، الذي يدعى " تدابير تحسين وضع العمال المهاجرين " ، وذلك بسبب التشريع الذي يطبق حاليا في جمهورية مدغشقر الذي لا يسمح لحكومتى باتخاذ التزامات أو تعهدات في اتجاه التدابير التي نصت عليها الفقرة الرابعة وبمفء خاصة في الفقرة ( ج ) من مشروع القرار هذا .

ان هذا التصويت لا يجب بأى حال من الأحوال أن يفسر على انه عدم اهتمام بمصير العمال المهاجرين ، وهي المشكلة التي يضحها وفد مدغشقر الأهمية التي تستحقها ، والذي يتمنى الوفد ايجاد حل لها على أسرع وجه .

السيد شوفيل ( الولايات المتحدة الأمريكية ) ( الكلمة بالانجليزية ) : بشأن القرار الخاص بتدابير تحسين وضع العمال المهاجرين الذي ناقشته اللجنة الثالثة ، فان وفد الولايات المتحدة قد امتنع وأعرب عن بعض التحفظات عن مختلف جوانب القرار ، واننا نأسف انه لدى بحث مشروع القرار هذا في اللجنة الثالثة ، لم يتوفر وقت كاف للوفود لبحث مضمون هذا القرار بصورة كاملة . ان المشروع المنقح لمشروع القرار الذي أقرته اللجنة الثالثة كان نتيجة ادخال تعديلات كبيرة على النص الأصلي ، ونود أن نعرب عن تقديرنا الخالص لوفد المكسيك الذي تقدم بالقرار لجهوده في تقديم مشروع قرار يلقي تأييدا عاما ، وبالتالي فاننا مؤيدون للقرار اليوم . ان تصدير البشر من أجل العمل في مكان آخر يقوم في اجزاء كثيرة من العالم ، وهو مشكلة تثير أمورا كثيرة من حقوق الانسان تستحق الدراسة التي يتولاها الآن السيد المقرر الخاص للجنة الفرعية لحقوق الانسان لمنع التمييز العنصري وحمية الأقليات .

ان سياسة الولايات المتحدة هي أن تعطي المعاملة بالتساوي لكافة العمال المهاجرين الذين يدخلون بصورة قانونية أو غير قانونية داخل حدود الولايات المتحدة ، اننا نعاطفهم معاملة بالمثل بفض النظر عن وضعهم داخل هذه الدولة .

ان مشكلة العمالة المهاجرة ، تعتبر مشكلة كبرى ، وان الحل لهذه المشكلات يتوقف على مطالبات كل موقف ، وعلى سبيل المثال ، قد تكون هناك اتفاقيات شائبة تعتبر مناسبة ، وان أطراف هذه المعاهدات هي التي تحدد المستلزمات لمواجهة هذا الموقف .



اننا نعتقد ان هذا القرار يتفق مع اهتمامنا بوضع العمالة المهاجرة سواء كانت هجرة قانونية أو غير قانونية ، وهذا يتماشى مع معاملتنا أيضا لكي نضمن تمتعهم بكافة حقوقهم الانسانية .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : سوف أعطي الكلمة للسادة مثلي أورغواي ، وشيلي ، ممارسة لحقهم في الرد ، وأود ان أذكرهم بأنه ابان الجلسة ٢٢٣٦ من الجمعية العامة قررت الجمعية العامة أن ممارسة حق الرد لا يجب أن يزيد بأى حال من الأحوال على عشر دقائق . وأعطي الكلمة الآن للسيد ممثل أورغواي .

السيد جيامبرونو ، ( أورغواي ) ( الكلمة بالاسبانية ) : خلال المناقشات بشأن النقطة المعنية بحقوق الانسان في شيلي ، واجه وفدنا دهشة شديدة ، ان أن أورغواي وهي بلادى كانت موضع اشارات من جانب الاتحاد السوفياتي وبولندا وجمهورية المانيا الديمقراطية وجمهورية روسيا البيضاء الاشتراكية .

اننا داخل احدى المحافل الدولية التي لا يجب الاشارة فيها الى انتهاك حقوق الانسان واعتقال بعض مواطني أورغواي ، وبصفة خاصة السيد / روندى آريزميندى ، سكرتير عام الحزب الشيوعي في أورغواي ، ان هذا لا يجب ان يثار في مثل هذا المحفل ، اننا يجب أن نقول هنا أن هذا الطلب الذى قدم بشأن اطلاق سراح هؤلاء الأشخاص يتعارض مع القانون الداخلى لأورغواي ، واننا نجد في الواقع ان وفد أورغواي مستعد دائما للرد على أى موضوع يتعلّق بحقوق الانسان .

وأما في الآن الوثيقة التي تم بمقتضاها استجابة حكومة اورغواي للجنة الأمريكية لحقوق الانسان فيما يتعلّق باحتجاز بعض مواطني أورغواي ، وفي حالة السيد / روندى آريزميندى بالذات يمكن أن أرح بأنه في الثامن من ايار/ مايو من هذا العام تم احتجازه من جانب قوات الأمن حيث وجد أنه يرتبط بعمليات تخريبية ، وعندما تم احتجازه كانت معه وثائق مزيفة ، وعندما تم استجوابه من جانب السلطات قبل استخدام هذه الوثائق ، وفي ١٧ من ايار/ مايو ١٩٧٤ ، حوكم أمام محكمة عسكرية وقامت بمحاكمته عسكريا واتهمته بتزوير الوثائق الرسمية ، وقد تعرّض لمحاكمة من جانب المحكمة العسكرية الدائرة الثالثة ، لا شتراه في عملية تخريبية ، ولقد رأيتم أنه لم يكن هناك أى انتهاك للعدالة ، فالمحاكمة ما زالت تجرى حتى الآن ، ولم نقم بأى حال من الأحوال بتخطي الحدود التي وضعتها المحكمة العليا لدولتنا والدستور فيما يتعلق بهذه القضايا .

وانه لمما يثير دهشتي أنه تم التلميح هنا الى الضغط الذي يمارس ضد بعض المواطنين لأنهم شيوعيون ، ولسوء الحظ اننا لا يمكن أن نسمح لهؤلاء الأشخاص وهم استثناء بأن يرتكبوا أية جرائم ، وبسبب ذلك أود أن أشير وأن أعرب عن دهشتي دون أن أشير أي جدل أو نقاش هنا ضد هذه الدول التي تهتم بقضايا الأشخاص الذين ينتمون الى أحزاب شيوعية ويتناسون بأنه في بلادهم لا يوفرون الضمانات التي نوفرها نحن لهؤلاء الأشخاص في بلادنا ، ولا ينبغي علينا أن نجرى مناقشة هنا عن الخلافات القائمة بيننا ، أي الخلافات بين الشيوعية والدول غير الشيوعية ، اننا نحول الانتباه عن المناقشة الرئيسية وهي الحريات الأساسية ، فان أولئك الذين يؤمنون بحقوق الانسان وحمايتهم بصورة فعّالة ، وأولئك الذين يؤمنون بأننا يمكن أن يكون لنا حرية الرأي وحرية الصحافة وأولئك الذين يؤمنون أننا يمكن أن نضرب دون أن يزوج بنا في السجون ، وأولئك الذين يؤمنون أن لهم الحق للحصول على تعليم بعيد عن الديماغوجية السياسية لهم كل الحق في أن يخبروا الآخرين الذين ينادون بحكم بوليسي وحكم الرعب والارهاب ، ويمكن أن أقول حكم الجريمة أيضا ، ان هذا أمر يثير الحزن في النفس أن يصفوا بالفاشية أولئك الذين يدافعون عن الحرية .

لقد حاولنا ان نشير في اللجنة الثالثة الى ان الدنام الاستبدادية ليست فاشية فقط ولكنهما استفزازية أيضا ، وهنا أدخل ضمنها الشيوعية ، وقد قامت بتحايم حقوق الانسان ، وقد نوقشت أعمال تمييز كثيرة عندما تمت مناقشة هذا الاعلان ، وأردنا تضمين الحقوق السياسية داخل ذلك ، ولكن قيل لنا أنه ينبغي ان نقتصر على الحقوق الاجتماعية ، وهذا هو ما قمنا به ، ولم نصر على ان نضمن الاعلان الحقوق الأخرى ،

وكما قلت انني لا أود ان أشير اية مناقشة أو جدل أو خلاف ، ولكنني أود ان اشير الى انه عندما نقوم بتقييم شيء في الجمعية العامة ، أو توجيه تحذير ازاءنا نحن البلدان الذين نحاول أن نكفل الحقوق الأساسية ، ونحن كدولة لا نؤمن بالتمذيب أو باحتجاز أو باعتقال السياسيين أو بتعذيب المعتقلين السياسيين من خلال عمليات نفسية ، ولكن المعتقلين السياسيين في الدول الشيوعية ذاتها يتعرضون لهذا النوع من التعذيب ،

ولا أود ان أدخل في جدل مع أولئك الذين أعربوا عن قلقهم بشأن مصيرنا لأنهم لا يحترمون الحرية ويستغلون الحرية التي منحها ونكفلها للجميع ، أولئك الذين يستغلون عضوية الحزب الشيوعي يحاولون ويدعون الى عمليات الحق والدعاية التي لا يمكن أن نقبلها في بلادنا .

السيد ديبز ( شيلي ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان وجودي على هذه المنصة جاء أساساً لتقديم بعض التعليقات بعد ان استمعت كما استمعت لوجهات النظر التي تقدمت بها مختلف البلاد فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة ، فيما يتعلق بحقوق الانسان في الشيلي ، وأود ان أطلب من السادة الأعضاء أن يقرأوا بعناية النص ، نص هذا القرار ، لأنه اليوم بناء على سذاجة البعض والنية الحسنة من جانب البعض الذين لديهم احساسات انسانية من جانب العديد من الدول فهناك دعاية وجهاز دعائي مفرغ قد تم توجيهه الينا ضد دولتي .

فلننظر الى كيفية قيام الدول المختلفة بتفسير أصواتها ، فيما يتعلق بالمغرب فان موقف الشيلي كان موقفاً ساذجاً ، ومثل الشيلي فان الكثيرين كان يمكن ان يوجه اليهم السؤال فيما يتعلق بتطبيق حقوق الانسان . وقد كان الموقف كما قال السيد مندوب اليابان ان يدل على الموقف غير المتحيز للشيلي ، وأود ان اقول انها قالت بما يتداح أعمال حكومة الشيلي التي اعتبرتها خطوة ايجابية وطالبت الى حكومة الشيلي ان تواصل اعادة الحياة الطبيعية الى الشيلي ، وماذا قال مندوب استراليا ؟ لقد أشار الى ان تعويته قام على أساس قلقة العميق ازاء حقيقة ان حقوق الانسان لم يتم استعادتها بالكامل في الشيلي ، وقد اعترف بالنوايا الطيبة من جانب حكومة الشيلي في التعاون من أجل استعادة مثل هذه الحقوق ، وماذا عن نيجيريا ؟ ، لقد قال مندوبها ان قرارها قد اتخذته لأسباب انسانية في ضوء التقارير التي وزعت على السادة الأعضاء ، وأعربت عن أطمئنا في الآ تكون لهذه التقارير أي أساس من الصحة ، والا فان دولته سوف لا تؤيد القرار ، وتحدث السيد مندوب هولندا عن هذا ، ان هذا قرار واحد ، ولكن ماذا تقول الدول التي تتبع سياسة الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بهذا القرار ، انها ، قد أعربت بما لا يدع مجالاً للشك ، في الجمعية العامة وفي اللجنة الثالثة أيضاً عن أنه ليس هناك قلق ولكن هناك تنديد ، وليس تمجيدها ، لما زعموا انه انتهاك لحقوق الانسان ، وكان تنديداً لحكومة الشيلي كحكومة ، وليس لحقائق تم التدليل عليها ولكن لأن هذا كدليل للعزلة الدولية التي تتعرض لها الشيلي ، ودلالة على ما تحدثت عنه في هذه الجمعية هو ما ذكرته وفود المغرب واليابان واستراليا ، وحركة التضامن التي أقامها الاتحاد السوفياتي لمساعدة شعب الشيلي لاقامة الديمقراطية في الشيلي ، وأنا اقول هنا ان " الديمقراطية " التي يشير اليها الاتحاد السوفياتي وليس المعنى الذي يعطيه اليها الديموقراطيون ، أولئك الناس الذين خلقوا الديمقراطية .

ومن خلال الكلمات المختلفة ، ومن خلال الدعاية الجامعة ، فاننا قد استمعنا بأنفسنا أنهم يتحدثون خمس أو ست مرات ، وهذا لم يحدث من قبل لأن هناك رأى عام دولي يمكن أن يبرر الأعمال ولكننا الآن سمعنا نفس الكلمات خمس أو ست مرات ، واقتنعنا بالأكاذيب وهذه الدعاية المغرضة . ان كافة وجهات نظر شيلي قد قدمها الأدميرال هيرتا في بداية اجتماعنا ، ان هدفنا هو أن نناشد وأن نوجه كلامنا الى أعضاء هذه اللجنة ، أعضاء الجمعية العامة ، ونحن نستطيع أن ننظر الى القرار .

فأما القرار ، وأما تفسير تصويت بعض الدول وأما أيضا الدعاية المتعارضة من جانب بعض الوفود ، ولا ينبغي أن يستمر الأمر على هذا الشكل .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : لقد انتهينا الآن تماما من جدول أعمال بعد ظهر اليوم .

#### برنامج العمل

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : ان الجمعية العامة لن تجتمع باكر الخميس الموافق ٧ تشرين الثاني /نوفمبر وذلك لتمكين اللجان من الاستمرار في أعمالها . وأن اللجنة العامة سوف تجتمع صباح الثامن من تشرين الثاني /نوفمبر لمناقشة تقدم العمل في الدورة وأن ممثلي المجموعات الاقليمية مدعوون لحضور هذا الاجتماع .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢٠